اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام

الحلقة الرابعة : القطاع الزراعي

يفترض أن تحتل الزراعة أولوية رئيسية كقضية صراعية بيننا وبين العدو من جهة، والسلطة واتفاقياتها السياسية والاقتصادية من جهة ثانية، وضرورة المعرفة العلمية بواقع الاقتصاد الفلسطيني وبنيته الإنتاجية وقاعدته الأساسية، باعتبارها مسألة نضالية -وطنية وطبقية- بامتياز، ولا يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يستقيم حاله دون الارتكاز على الزراعة كقاعدة إنتاجية رئيسية وعمود فقري لبناء اقتصاد مستقل وقادر على المواجهة.

تعتبر الزراعة من القطاعات الإنتاجية الرئيسة التي تشكل ركيزة أساسية لبناء اقتصاد قوي وثابت هدفه الرئيسي تحقيق الاكتفاء الذاتي أو مجتمع الصمود في ضوء الواقع الفلسطيني الخاص وطبيعة الصراع مع العدو الصهيوني، لكن هذا القطاع تعرّض للتراجع والإهمال الكبير، حيث تعرّض القطاع الزراعي لتدمير ممنهج سواء بفعل الاحتلال وسياساته أو قصر نظر المؤسسات الأهلية والسلطة الفلسطينية والمالكين بالتعامل مع هذا القطاع المهم اقتصادياً، ولعل ما سيأتي لاحقاً يقدم صورة أفضل عن واقع القطاع الزراعي.

- الموارد الأرضية: تقدّر مساحة الأراضي الفلسطينية بحوالي 6020 كم²، منها 2.5 مليون دونم صالحة للزراعة وهي تشكل نسبة 42.5% من مجموع الأراضي الفلسطينية، أما مساحة الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية فبلغت 1,207,061 دونماً، تتوزع بواقع 1,105,146 دونم في الضفة الغربية، و 217,677 دونم في قطاع غزة⁽¹⁾.

- معطيات الواقع الزراعي:

يُعدّ قطاع الزراعة من أهم القطاعات الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية، حيث يعتمد عليه أكثر من 20% من السكان بهذا الشكل أو ذلك، ولكن الإشكالية أو العقبة الكبرى التي يتعرض لها القطاع الزراعي، هي تلك الناتجة عن تراجعه بشكل حاد وخطر منذ عام 1994 إلى اليوم، فبعد أن كان يساهم بنسبة تزيد عن 25% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1993 وما قبل، ثم انخفضت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 10% عام 2007 ثم إلى 4.1% فقط عام 2016. وأصبح مساهمته لا تتجاوز 2.85% عام 2017، علماً بأن هذا التراجع لم يتحقق نتيجة تطور في القطاعات الإنتاجية أو الخدمية الأخرى.

¹ وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، الجداول أرقام 16 و17 و18 و19 و20 و21، غزة، ص23-27

بلغت قيمة الإنتاج الزراعي 1,363 مليون شيكل أي حوالي 350 مليون دولار، حيث حقق الإنتاج الزراعي قيمة ليست بعيدة عن العام الذي سبقه وهذا يدل على التغلب نسبياً على آثار الحرب المدمرة على قطاع غزة عام 2014 وبالتالي قيمة الإنتاج الزراعي انخفضت بحوالي 2 مليون دولار وبلغت 352 مليون دولار⁽²⁾.

وبصورة عامة، لم يتجاوز إجمالي الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية 1500 مليون دولار خلال الأعوام 2010/2015 موزعة بنسبة 60.9% للإنتاج النباتي بواقع 44.4% للضفة الغربية و16.5% في قطاع غزة من قيمة الإنتاج الزراعي، ونسبة 39.1% للإنتاج الحيواني بواقع 31.2% للضفة الغربية و7.9% لقطاع غزة من إجمالي قيمة الإنتاج الحيواني.

على أي حال، فقد استمر التراجع في القطاع الزراعي، وخصوصاً في قطاع غزة نتيجة للحصار والإغلاق والتدمير المتكرر للبنية التحتية الزراعية والاقتصادية، إلى جانب استمرار الانقسام الذي عزز ذلك التراجع، الأمر الذي لم يوفر عوامل تعاطي السلطة الفلسطينية باتجاه تطوير القطاع الزراعي بصورة خاصة وفق متطلبات الصمود الذي يستتهدض كل القوى الإنتاجية.

ومن المؤشرات الهامة على تراجع دور القطاع الزراعي، انخفاض قدرته الاستيعابية للأيدي العاملة، حيث تراجعت هذه النسبة من 13.1% من إجمالي عدد العاملين عام 2007 إلى 5.5% عام 2016. حيث تراجع عدد العاملين في القطاع الزراعي من 25,200 عام 2007 إلى 15,900 عام 2016.

وبعد إنتهاء الحرب العدوانية عام 2014، شهد عام 2015 عملية استعادة قدرة القطاع الزراعي من جديد نسبياً، حيث حاول كل مزارع إصلاح بعض الأضرار الجزئية وعاد للعمل، وبمساعدة الوزارة والجهات المانحة والجمعيات في كل مناطق القطاع قاموا جميعاً بمساعدة المزارعين، كل حسب المجال الذي يعمل به ولكن ليس بالصورة المطلوبة ولا بحجم الدمار الذي حدث للمزارعين، وقد انعكس ذلك على قيمة الإنتاج الزراعي، ولكن بالرغم من بعض التراجع، حقق قطاع الزراعة إنجازاً كبيراً من قبل تضافر الجميع معاً من أجل إنقاذ هذا القطاع الحيوي والذي يعتمد عليه قطاعاً واسعاً من السكان، دون أن يعني ذلك أنه يلبي معظم احتياجاتهم من المنتجات الزراعية بسبب التراجع في مساحة الأراضي المزروعة في قطاع غزة التي هبطت من حوالي 220 ألف دونم عام 2005 إلى أقل من 100 ألف دونم رهنأً.

(1) الحيازات الزراعية:

بلغت عدد الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية 111,310 حيازة خلال العام الزراعي 2009 / 2010، منها 90,908 حيازة في الضفة الغربية وتشكل ما نسبته 81.7%، و 20,402 حيازة في

² وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، مرجع سابق ذكره.

قطاع غزة، تشكل ما نسبته 18.3%⁽³⁾. وفيما يتعلق بمتوسط حجم الحيازة الزراعية فبلغ 10.84 دونم في الأراضي الفلسطينية بواقع 12.16 دونم في الضفة الغربية و 5 دونم في قطاع غزة، ويلاحظ أن أعلى متوسط لحجم الحيازات يقع في محافظتي طوباس وأريحا والأغوار بواقع 24.97 دونم و 24.95 دونم على التوالي.

أما على مستوى فئات المساحة للحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية، نلاحظ أن 46,982 حيازة تقع ضمن فئة المساحة الصغيرة (أقل من 3 دونم) وتشكل نسبة 42.2% من إجمالي الحيازات الزراعية، و 23,348 حيازة تقع ضمن فئة (3- 5.99 دونم) وتشكل نسبة 21%، و 13,456 حيازة تقع ضمن فئة (6 - 9.99 دونم) وتشكل نسبة 12.1% و 27,520 حيازة أكثر من 10 دونمات.

كما يبين الجدول رقم (26) عدد الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية 32,177 حيازة، منها 25,676 حيازة في الضفة الغربية بنسبة 79.8%، في المقابل 6,501 حيازة في قطاع غزة بنسبة 20.2% خلال العام الزراعي 2013/2012⁽⁴⁾، وبلغت عدد الحيازات الحيوانية 12,167 حيازة وتشكل ما نسبته 37.8% من إجمالي الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية، أما الحيازات المختلطة فبلغ عددها 20,010 حيازة أي ما نسبته 62.2% من إجمالي الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية في العام الزراعي 2013/2012.

جدول رقم (26): عدد الحيازات الحيوانية والمختلطة في قطاع غزة حسب نوع الحيازة،

المنطقة والمحافظه، 2013/2012

نوع الحيازة	المنطقة / المحافظة	
	حيوانية	مختلطة
المجموع	3,598	2,903
قطاع غزة	3,598	2,903
شمال غزة	1,222	485
غزة	597	370
دير البلح	562	457
خانيونس	767	968
رفح	450	623

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2017، رام الله- فلسطين، 2018، ص121.

وتكمن ضعف مساهمة القطاع الزراعي بنسبة 2.85% في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017، بواقع 2.6% في الضفة الغربية و 3.7% في قطاع غزة، بأن هناك معوقات -داخلية وخارجية- أضعفت تطوير هذا القطاع لأسباب متنوعة من أهمها:

³ الجهاز المركزي للإحصاء، كراس التعداد الزراعي 2010، رام الله- فلسطين، ديسمبر 2011. (توقف الجهاز المركزي للإحصاء عن إصدار كراس التعداد الزراعي منذ ديسمبر 2011 حتى تاريخه).

⁴ ملاحظة: أشير إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لم يصدر عنه أي إحصاءات جديدة ما بعد 2013/2012.

- ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في مصادرة الأراضي وإقامة الجدار والمستوطنات في الضفة، إلى جانب استمرار الحصار على قطاع غزة .
- غياب دور الاستثمارات الحكومية، إلى جانب غياب التخطيط التنموي الزراعي، وضعف دور مؤسسات الإقراض وتخلف قطاع التسويق الزراعي .
- تفتيت الأراضي الزراعية الكبيرة التي كانت تمتلكها العديد من العائلات الغنية إلى ملكيات صغيرة وبيعها من قبل الورثة وتمدد حركة البناء والتوسع العمراني على حسابها، التي أدت إلى تراجع الإنتاج والإنتاجية.
- السياسات الرسمية القاصرة التي لم تول هذا القطاع الأهمية التي يستحقها وضيق أفق المؤسسات الأهلية الزراعية وخضوعها لشروط الممول دون البحث عن الأساس الوطني في استنهاضه واصلاحه.
- السياسات والإجراءات التي قامت بها حركة حماس من خلال استغلال ما يسمى بالمحركات في خدمة برامجها وأنشطتها الخاصة، وكانت الطامة الكبرى لهذا القطاع ما قامت به من توزيع أغلب أراضي تلك المحركات على موظفيها مقابل مستحقاتهم المالية التي لم تدفع لهم.
- لا شك أن هذه الأسباب وغيرها، أدت إلى مراكمة عوامل تراجع الإنتاج الزراعي، لكن هذا لا يعني أبداً الاستسلام لمثل هذه المعوقات، بل العكس، أعتقد أن هناك إمكانيات متوفرة للنهوض مجدداً بالقطاع الزراعي بما يكفل استعادته لدوره الإنتاجي إلى جانب دوره في تشغيل العمالة بما يزيد عن 150 ألف عامل في الأراضي الفلسطينية، والارتفاع بمساهمته في الناتج الإجمالي بما لا يقل عن 10% قابلة للتطور.

يُعد القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية من أهم القطاعات الإنتاجية في التشغيل وتوفير الأمن الغذائي، حيث يعتمد عليه أكثر من 20% من السكان (يعملون في الزراعة وتربية المواشي / الثروة الحيوانية، وصيد الأسماك)، ويبين الجدول رقم (27) أن القطاع الزراعي يشغل نسبة 7.2% من العاملين في الضفة الغربية (6.7% للذكور ونسبة 9.5% للإناث) ونسبة 5.4% من العاملين في قطاع غزة، (5.8% للذكور ونسبة 2.6% للإناث) ، حيث يتبين بوضوح تراجع قطاع الزراعة قياساً بالقطاعات الأخرى المشار إليها في الجدول (27).

جدول رقم (27): التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب الجنس والنشاط الاقتصادي
ومكان العمل، 2017

مكان العمل				الجنس والنشاط الاقتصادي
المجموع	إسرائيل والمستوطنات	قطاع غزة	الغربية الضفة	
ذكور				
6.5	7.6	5.8	6.7	الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك
13.5	13.1	6.5	17.4	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
20.0	62.5	6.6	15.8	البناء والتشييد
23.3	11.1	23.2	26.6	التجارة والمطاعم والفنادق
7.3	2.4	9.4	7.4	النقل والتخزين والاتصالات
29.4	3.3	48.5	26.1	الخدمات والفروع الأخرى
100	100	100	100	المجموع
إناث				
7.7	8.2	2.6	9.5	الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك
10.7	8.6	3.8	13.2	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
0.9	6.2	0.7	0.8	البناء والتشييد
11.9	18.9	6.9	13.6	التجارة والمطاعم والفنادق
2.4	-	1.8	2.6	النقل والتخزين والاتصالات
66.4	58.1	84.2	60.3	الخدمات والفروع الأخرى
100	100	100	100	المجموع
كلا الجنسين				
6.7	7.6	5.4	7.2	الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك
13.1	13.0	6.1	16.6	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
17.2	61.6	5.8	13.0	البناء والتشييد
21.6	11.2	21.0	24.1	التجارة والمطاعم والفنادق
6.5	2.4	8.4	6.5	النقل والتخزين والاتصالات
34.9	4.2	53.3	32.6	الخدمات والفروع الأخرى
100	100	100	100	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة 2017، رام الله- فلسطين، إبريل 2018، ص 68.

وفي هذا السياق أشير إلى أن الأراضي الفلسطينية، تُقسَم من حيث الخواص الزراعية إلى 5 مناطق هي:-
- المنطقة الساحلية (قطاع غزة) ويتراوح سقوط الأمطار فيها 350 - 400 ملم، والنمط المحصولي السائد فيها هو الحمضيات والخضروات والفواكه .

- المنطقة شبه الساحلية، وتقع في الركن الشمالي الغربي من الضفة، ومتوسط سقوط الأمطار فيها حوالي 600 ملم، والنمط المحصولي السائد هو الخضار المحمية والحمضيات والمحاصيل الحقلية والزيتون .
- منطقة الأراضي الوسطى المرتفعة : وتمتد من جنين شمالاً إلى الخليل جنوباً، ويبلغ معدل سقوط الأمطار فيها ما بين 400-700 ملم، ويسود فيها زراعة الأشجار المثمرة وخاصة الزيتون والمحاصيل الحقلية .
- منطقة المنحدرات الشرقية: وتمتد من المنطقة الشرقية في جنين شمالاً إلى البحر الميت جنوباً، وتتراوح كمية الأمطار ما بين 150-350 ملم وتستخدم في الرعي وبعض المزارع .
- منطقة الغور: ويتراوح سقوط المطر فيها من 100-250 ملم وهي منطقة ملائمة لزراعة الخضار الشتوية والفواكه شبه الاستوائية .

ومن خلال دراستنا للأراضي الزراعية في الأراضي الفلسطينية، نلاحظ أن نسبة الأراضي المروية لا تتجاوز نسبة 10% من مجموع المساحات المزروعة في الضفة الغربية التي تبلغ 169,374 دونم، في حين تشكل الأراضي البعلية نسبة 90% بمقدار 1,524,368 دونم، منها حوالي 800 ألف دونم مخصصة لأشجار الزيتون التي تحتل مكانة خاصة في قلب ووجدان الإنسان الفلسطيني لما لها من رمزية على امتداد التاريخ الفلسطيني، إضافة إلى 250 ألف دونم للفاكهة البعلية من اللوزيات والعنب والتين والدراق والمشمش والبرقوق والرمان والجوز ... الخ. أما في قطاع غزة تبلغ مساحة الأراضي الزراعية المروية حوالي 136 ألف دونم بنسبة 80% من إجمالي الأراضي الزراعية، ونسبة الأراضي الزراعية البعلية 20% بما يعادل 24 ألف دونم .

في هذا الجانب تُشكل محدودية المساحات الزراعية المروية في الضفة الغربية أحد أهم أسباب ومظاهر ضعف الإنتاج الزراعي، بما يستدعي وضع الخطط التنفيذية لزيادة هذه المساحة إلى الضعف على الأقل، إلى جانب استصلاح الأراضي الزراعية في محيط القرى، رغم المعوقات والعراقيل التي يمارسها العدو الإسرائيلي في الضفة، كذلك يجب لاهتمام بزيادة إنتاجية العمل الزراعي من خلال التوعية وتقديم الدعم للمزارعين لاستخدام المعدات والأدوات الحديثة المرتبطة بالإنتاج والتسويق. إن هذا التوجه سيوفر إمكانية لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، خاصة المحاصيل الحقلية^(*) التي لا تتجاوز نسبة اكتفائنا الذاتي منها سوى 18% أو 118 ألف طن من مجموع استهلاكنا منها الذي يصل إلى 650 ألف طن.

وفي هذا الصدد، تبلغ المساحة المزروعة من المحاصيل الحقلية البعلية 501,519 دونم، إلا أن الإنتاجية العامة للمحاصيل ضعيفة، خاصة القمح الذي تبلغ إنتاجية الدونم الواحد منه في الأراضي البعلية

* التي تشمل القمح والشعير والعدس والحمص والذرة والبقول والنبثوم والبصل والبطاطا والدخان والحلبة واللوبياء والسمسم والكرسنة وأخرى

173 كغم، في حين أن الأراضي المروية المزروعة بالقمح ومساحتها لا تتجاوز 1,600 دونم فقط (في الضفة والقطاع) تصل إنتاجية الدونم الواحد من القمح إلى 300 كغم، وكذلك الأمر بالنسبة لكافة المحاصيل الحقلية الأخرى، فبالمقارنة بين إنتاجية الدونم الواحد في الأراضي البعلية إلى الأراضي المروية يتبين لنا أن إنتاجية الدونم المروي تتراوح بين 173% للقمح، وترتفع إلى 440% في إنتاج البطاطا والذرة والبصل ... إلخ. آخذين بعين الاعتبار أن هذه الإنتاجية لمحاصيل الأراضي المروية - والبعلية أيضا - عندنا هي أقل من إنتاجية مثيلاتها في مصر وبعض الدول العربية، مما يدل على عدم إيلاء هذه المحاصيل الاهتمام المطلوب، رغم أنها تمثل جزءاً هاماً من الاحتياجات الأساسية في الأراضي الفلسطينية.

- الزراعة الأسرية :

أوضحت الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في 2015/3/24 أن نسبة 27.4% من الأسر في فلسطين يتوفر لديها حديقة منزلية. وقد بلغت نسبة الأسر التي يتوفر لديها حديقة منزلية وتقوم بممارسة نشاط زراعي في الحديقة 91.9% ، وبلغت هذه النسبة في خانينونس 98.9% وكانت في المقدمة وأقل محافظة كانت محافظة أريحا والإغوار ونسبتها 29.1%، وبلغ عدد أشجار البستنة المزروعة في الحديقة المنزلية في فلسطين 2,494,226 شجرة، منها 84.7% في الضفة الغربية و15.3% في قطاع غزة⁽⁵⁾.

- استعمالات الأراضي:

بلغت مساحة الأراضي المزروعة خلال العام الزراعي 2011/2010 في فلسطين 931.5 كم² مشكلة ما نسبته 15.5% من إجمالي مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة. منها 843.5 كم² في الضفة الغربية تشكل ما نسبته 14.9% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، و88 كم² في قطاع غزة تشكل ما نسبته 24.1% من إجمالي مساحة قطاع غزة، وتتركز الأراضي المزروعة في محافظة خانينونس بمقدار 24 كم²⁽⁶⁾.

جدول رقم (28): مساحة الأراضي المزروعة في قطاع غزة حسب المحافظة، 2011/2010

المنطقة / المحافظة	المساحة (كم ²)	مساحة الأراضي المزروعة (كم ²)	نسبة مساحة الأراضي المزروعة من المساحة الكلية
قطاع غزة	365	88.0	24.1
شمال غزة	61	16.6	27.2
غزة	74	17.1	23.1
دير البلح	58	14.1	24.3
خانينونس	108	24.0	22.2
رفح	64	16.2	25.3

⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2017، مرجع سابق ذكره.

⁶ المرجع السابق.

جدول رقم (29): التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية بالنسبة للمساحات

المزروعة والإنتاج وقيمة الإنتاج 2012- 2015

النوع	المتغير	2012/2011	2013/2012	2015/2014	2015/2014
إنتاج الخضار	المساحة دونم	62107	57926	55041	58194
	الإنتاج طن	249377	249699	209929	239479
	قيمة الإنتاج	113864	122784	100822	107111
إنتاج المحاصيل الحقلية	المساحة دونم	51516	63369	60563	59709
	الإنتاج طن	83810	89054	100801	92477
	قيمة الإنتاج	28873	33469	37004	31218
إنتاج الحمضيات	المساحة دونم	15435	16694	15322	17641
	الإنتاج طن	23147	21923	23199	23025
	قيمة الإنتاج	11331	11684	12562	11307
إنتاج الفاكهة	المساحة دونم	59641	62970	56066	62098
	الإنتاج طن	44224	26669	46320	38848
	قيمة الإنتاج	43086	34044	49056	35159
إنتاج الزهور والنباتات الطبية ولاعظرية	المساحة دونم	367	195	91	358
	الإنتاج طن	146.6	130.5	130	340
	قيمة الإنتاج	1978	2181	681	1457
إجمالي الإنتاج النباتي	المساحة دونم	189066	201154	187083	198000
	الإنتاج طن	400704.6	387475.5	380379	394169
	قيمة الإنتاج	199132	204163	200125	186252

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص10.
ملاحظة: إنتاج النباتات الطبية والعطرية بالطن بدون إنتاج الأزهار وهو 600 ألف زهرة.
تم حساب قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة في آخر سنوات

بالمقارنة بين بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (جدول رقم 28)، وبيانات وزارة الزراعة في غزة (جدول رقم 29) نلاحظ التباين الشديد بالنسبة لمساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة، حيث أن الجهاز المركزي يحددها بـ 88 ألف دونم حسب الجدول (28) في حين أن وزارة الزراعة في "حكومة" حماس تحدها بـ 198 ألف دونم، والواقع أن الأراضي الزراعية في قطاع غزة لا تتجاوز 160 ألف دونم.

جدول رقم (30) : بيانات القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية بالنسبة للمساحات المزروعة وأعداد الثروة الحيوانية للعام 2015

المتغير	2015/2014	المتغير	2015/2014
المساحة المزروعة الكلية	198000	أعداد الأبقار	2556
مساحة أشجار الفاكهة الحمضيات	79739	أعداد العجول	7150
مساحة الخضراوات*	58194	اعداد الأغنام	54000
مساحة المحاصيل الحقلية	59709	أعداد الماعز	10500
مساحة أزهار القطف والنباتات العطرية	358	أعداد الدجاج اللحم (ألف طير)	18000
-	-	أعداد الدجاج البيض (ألف طير)	900
-	-	أعداد خلايا النحل	17000

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 13.

جدول رقم (31): بيانات القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية بالنسبة لقيمة الإنتاج الزراعي للعام 2015

القيمة (بالألف دولار)	المتغيرات
46,467	قيمة إنتاج أشجار الفاكهة والحمضيات
107,111	قيمة إنتاج الخضراوات*
31,218	قيمة إنتاج المحاصيل الحقلية
1,457	قيمة إنتاج ازهار القطف والطبية
186,252	قيمة الإنتاج النباتي
150,175	قيمة الإنتاج الحيواني
14,002	قيمة انتاج الثروة السمكية
350,429	إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي
246,629	تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي
103,800	القيمة المضافة للقطاع الزراعي

المصدر:وزارة الزراعة ، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص13.

* قيمة إنتاج الخضراوات لا تشمل قيمة أزهار القطف

يبين الجدول رقم (32) أن عدد العاملين في القطاع الزراعي في قطاع غزة بلغ 58,307 عامل خلال العام 2015 وساهم القطاع الزراعي بنسبة 6.5% في التشغيل، حيث بلغ إجمالي عدد العاملين في جميع الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة حوالي 450 ألف عامل. ويغلب على العمالة في القطاع الزراعي العاملين بأجر بنسبة 78.1% والمالكين بنسبة 13.9%، أرباب عمل بنسبة 3.4%، والعاملين من أفراد الأسرة بدون أجر بنسبة 4.6%.

جدول رقم (32): التغيرات التي طرأت على القوى العاملة في القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية لعام 2015

المؤشر	2015
عدد السكان	1,950,194
نسبة القوى العاملة المشاركة	%45.3
نسبة العمالة التامة	%55.9
نسبة العمالة المحدودة	%3.1
نسبة البطالة	%41
نسبة العاملين في الزراعة من مجموع القوى العاملة	%12.9
نسبة أرباب العمل	%3.4
نسبة العاملين في مصالحتهم	%13.9
نسبة المستخدمين باجر	%78.1
نسبة أعضاء الأسرة بدو نأجر	%4.6
معدل أيام العمل الشهرية	22.9
معدل ساعات العمل الأسبوعية	37.1
الأجر اليوم الوسيط بالشيكل	46.2
العاملين في الزراعة	58,307
العاملين في الزراعة (المالكين)	8,105
أرباب العمل	1,982
العاملين في الزراعة كعمال بأجر	45,538
أعضاء الأسرة بدون أجر	2,682

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 15.

يوضح الجدول رقم (33) أن قيمة الإنتاج الزراعي في قطاع غزة بلغت 350.4 مليون دولار خلال الموسم الزراعي 2015/2014 يتوزع حسب الأنشطة الزراعية الرئيسية بنسبة 53% للإنتاج النباتي ونسبة 42.9% للإنتاج الحيواني ونسبة 4% لإنتاج الثروة السمكية. بينما يتوزع حسب المنتجات الزراعية، فتساهم الخضار بأعلى نسبة في قيمة الإنتاج الزراعي 30.6%، تليها اللحوم بنسبة 32%، ثم الفواكه بنسبة 10.1%، ثم المحاصيل الحقلية بنسبة 8.9%، ثم البيض بنسبة 6.7%. ونلاحظ من الجدول رقم (34) أن محافظة خان يونس حققت أعلى مساهمة في الإنتاج الزراعي لمحافظة قطاع غزة بنسبة 27.2%، ثم محافظة رفح بنسبة 23%.

جدول رقم (33): قيمة الإنتاج الزراعي في محافظات قطاع غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014-2015

الرقم	البيان	المساهمة في الإنتاج الزراعي (%)	القيمة (بالآلاف دولار)
1.	خضار	30.6%	107,111
2.	محاصيل حقلية	8.9%	31,218
3.	فواكه	10.1%	35,159
4.	حمضيات	3.2%	11,307
5.	زهور ونباتات طبية وعطرية	0.4%	1,457
6.	لحوم	32%	111,927
7.	حليب	3.8%	13,171
8.	أسماك	4%	14,002
9.	عسل نحل	0.5%	1,594
10.	بيض مائدة	6.7%	23,484
	الإجمالي	100%	350,429
	إجمالي الإنتاج النباتي	53.1%	186,252
	إجمالي الإنتاج الحيواني	42.9%	150,175
	إجمالي الثروة السمكية	4%	14,002

المصدر: وزارة الزراعة ، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015 ، بدون تاريخ ، ص 20.

جدول رقم (34): الإنتاج الزراعي في كل محافظة من قيمة الإنتاج الزراعي في محافظات قطاع غزة في الموسم 2014 - 2015

المحافظة	القيمة بالآلاف دولار	النسبة المئوية
شمال غزة	55,694	15.9%
غزة	64,736	18.5%
الوسطى	53,943	15.4%
خانيونس	95,226	27.2%
رفح	80,830	23.1%
الإجمالي	350,429	100%

المصدر: وزارة الزراعة ، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015 ، بدون تاريخ ، ص 22.

جدول رقم (35): الصادرات من 2006 - 2015 حسب إحصاءات المعايير السنوية في وزارة الزراعة

السنة	خضار	فواكه	حمضيات	بندورة شيري	توت أرضي	أسماك	جلود	زهور (مليون)
2006	8171	82	1990	283	1225	65	200	62.1
2007	10589	0	6811	343	11120	54	591	40.2
2008	0	0	0	0	0	0	0	0
2009	0	0	0	0	0	0	0	1.2
2010	1	0	0	0	226	0	0	14.5
2011	33	0	0	10.6	494	0	0	9.67
2012	258	0	0	125	608	0	0	9.7
2013	63.6	0	0	70.7	190.5	0	0	10.54
2014	821.82	41.2	0	70	104.5	6.5	0	1.876
2015	12473.2	291	0	100.3	130	22	0	

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص22.

يتبين من الجداول الإحصائية بأن الصادرات الزراعية من قطاع غزة تتركز في الخضار بشكل رئيس، ويعتمد على احتياجات السوق الإسرائيلي، إضافة إلى التوت الأرضي والنباتات العطرية التي تواجه مشاكل تصديرية من الاحتلال الإسرائيلي على المعابر، مما أثر على انخفاض حجم إنتاجها.

جدول رقم (36): قيمة الإنتاج النباتي بالألف شيكل في محافظات غزة في الموسم الزراعي

2015/2014 (بالألف دولار)

البيان	خضار	زهور ونباتات طبية وعطرية	محاصيل حقلية	فواكه	حمضيات
القيمة	416660	5666	121439	136770	43986

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 29.

جدول رقم (37) : المقارنة بين قيمة المنتجات الزراعية المختلفة حسب محافظات غزة للعام 2015/2014 (بالآلاف دولار)

الرقم	البيان	شمال غزة	غزة	الوسطى	خان يونس	رفح
1.	خضار	18416	11567	13628	31294	32205
2.	محاصيل حقلية	6055	2617	3718	10220	8608
3.	فواكه	2553	9428	6645	10003	6531
4.	حمضيات	3454	2411	1076	3136	1231
5.	زهور ونباتات طبية وعطرية	40	27	66	1077	247
6.	لحوم	18190	13180	22906	30150	27501
7.	حليب	5417	2350	1911	2143	1348
8.	أسماك	0	10778	528	1540	1156
9.	عسل نحل	632	177	366	299	120
10.	بيض مائدة	938	12198	3099	5365	1885
	الإجمالي	55694	64736	53943	95226	80830

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص73.

تحليل للمساحات الزراعية في قطاع غزة للموسم 2014 - 2015:

بلغ مجموع مساحة الأراضي المزروعة في قطاع غزة 217,677 دونم موزعة كما يلي:

أولاً: الخضار: يوضح الجدول رقم (38) أن المساحة المزروعة بالخضار بلغت 57,871 دونم مساحة محصولية وتركزت في محاصيل البندورة الدفيئات والمكشوفة والبندورة الشيري والكوسا والفلفل والملوخية والبطيخ والشمام والبادنجان والخيار والذرة والبصل والملفوف والزهرة والبازيلاء والبامية وغيرها من المحاصيل، وقد حققت إنتاجاً قدره 238,405 طن وبلغت قيمة الإنتاج 414 مليون شيكل، وتشكل الخضار نسبة 30% من قيمة الإنتاج الزراعي، ونسبة 57.5% من قيمة الإنتاج النباتي.

ثانياً: المحاصيل الحقلية: يوضح الجدول رقم (39) أن المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية بلغت 59,709 دونم، وتركزت في محاصيل القمح والشعير والبصل اليابس والبطاطس، وقد حققت إنتاجاً قدره 92,477 طن وبلغت قيمة الإنتاج 12,1.4 مليون شيكل، وتشكل المحاصيل الحقلية نسبة 8.9% من قيمة الإنتاج الزراعي، ونسبة 16.8% من قيمة الإنتاج النباتي.

ثالثاً: الفاكهة: يوضح الجدول رقم (40) أن المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة بلغت 62,098 دونم، وتركزت في أشجار الزيتون والجوافة والعنب والبلح والتين وغيرها، وقد حققت إنتاجاً قدره 38848 طن وبلغت قيمة الإنتاج 137 مليون شيكل، وتشكل محاصيل الفاكهة نسبة 10% من قيمة الإنتاج الزراعي ونسبة 18.9% من قيمة الإنتاج النباتي.

رابعاً: الحمضيات: يوضح الجدول رقم (41) أن المساحة المزروعة بالحمضيات بلغت 17,641 دونم، وتركزت في أشجار الفلنسيا والليمون والمخال وأبو صرة والشموطي وغيرها، وقد حققت إنتاجاً قدره 23,025 طن وبلغت قيمة الإنتاج 43.9 مليون شيكل، وتشكل الحمضيات نسبة 3.2% من قيمة الإنتاج الزراعي ونسبة 6.1% من قيمة الإنتاج النباتي.

خامساً: الزهور والنباتات الطبية والعطرية: يوضح كل من الجدول رقم (42) والجدول رقم (43) أن بلغت المساحة المزروعة بالزهور والنباتات الطبية والعطرية بلغت 358 دونماً خلال الموسم 2014/2013، منها 6 دونم مزروعة بالزهور فقط نتيجة لإغلاق المعابر ومنع التصدير الذي أدى لعزوف المزارعين عن زراعة الزهور وخاصة القرنفل والذي يعدّ أهم المحاصيل التصديرية، وحققت النباتات الطبية والعطرية إنتاجاً قدره 340 طن والازهار 600 ألف زهرة فقط، وبلغت قيمة الإنتاج 5.7 مليون شيكل وتشكل نسبة 0.4% من قيمة الزراعي ونسبة 0.8% من قيمة الإنتاج النباتي.

جدول رقم (38): المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج لمحاصيل الخضار المزروعة في محافظات غزة

بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014-2015

المحصول	المساحة دونم	الإنتاجية دونم / طن	الإنتاج طن	سعر الطن شيكلم	قيمة الإنتاج ألف شيكلم
بندورة دفيئات	4785	16	765.60	1500	115038
بندورة مكشوف	3493	5	174.65	1600	27987
بندورة شيري	1168	5	58.40	4000	22912
كوسا مغطى	3050	2.3	70.15	2065	14362
كوسا مكشوف	1688	2.3	38.82	2300	8924
خيار دفيئات	3167	8.4	266.03	1400	37131
خيار مغطى	322	3.4	10.95	1400	1512
خيار مكشوف	1753	2.7	47.33	1300	6060
بادنجان دفيئات	610	3.9	23.79	2150	5159
بادنجان مغطى	400	4	16.00	2150	3440
بادنجان مكشوف	2847	3.7	105.34	750	7844
فلفل دفيئات	824	3.5	28.84	4437	12767
فلفل مغطى	130	3.5	4.55	4437	2019
فلفل مكشوف	2009	2.7	54.24	2925	15716
فلفل حلو دفيئات	0	0	0.00	4000	0
فلفل حلو مكشوف	0	5	0.00	3000	0
ملوخية دفيئات	969	1.8	17.44	3287	5677
ملوخية مغطى	89	2	1.78	3287	845
ملوخية مكشوف	1880	2	37.60	1075	4042
بطيخ مغطى	2250	4.7	105.75	2500	26150
بطيخ مكشوف	1611	4.2	67.66	800	5386
شمام دفيئات	1013	4.7	47.61	3300	15579
شمام مكشوف	1232	3	36.96	2000	7392
خس	500	2	10.00	1000	980
فاصوليا دفيئات	275	1.3	3.58	4860	1684
فاصوليا مغطى	20	0.7	0.14	4860	68
فاصوليا مكشوف	801	0.7	5.61	3000	1645
يتبع جدول رقم (38)					
المحصول	المساحة دونم	الإنتاجية دونم / طن	الإنتاج طن	سعر الطن شيكلم	قيمة الإنتاج ألف شيكلم
لوبيا مغطى	0	0	0.00	3500	0
لوبيا مكشوف	620	0.3	1.86	3500	755
بازيلاء	1959	0.54	10.58	3000	3160
فول اخضر	950	0.43	4.09	2500	1031

0	2400	0.00	0	0	حمص اخضر
2342	1420	16.46	1.17	1407	بصل اخضر
4047	2000	20.24	1.5	1349	سبانخ
2093	1800	11.63	1.6	727	سلق
1051	600	17.51	2.09	838	فجل
911	1100	8.29	2.46	337	لفت
11642	1200	97.18	2.83	3434	ملفوف
5348	1400	38.23	2.13	1795	زهرة
432	18000	0.24	0.4	60	بامية دفيئات
2160	18000	1.19	0.41	290	بامية مغطى
3963	8000	4.92	0.44	1119	بامية مكشوف
533	2874	1.86	3.57	52	فقوس دفيئات
875	1272	6.88	3.03	227	فقوس مكشوف
3975	1500	26.50	2.12	1250	جزر
1404	1800	5.07	1.18	430	بقدونس
962	900	10.70	2	535	ذرة مغطى
4683	700	66.79	2.83	2360	ذرة مكشوف
1071	1400	7.65	2.77	276	قرع
0	1540	0.00	0	0	يقطين
93	3700	0.25	2.5	10	قلقاس
11514	4000	28.79	3	959.5	توت أرضي
0	0	0.00	0	0	أخرى
414364		2385.72		57871	الإجمالي

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 24+25. ملاحظة: تبين للباحث أن الجهاز المركزي للإحصاء لم يصدر أي بيانات عن عامي 2016 / 2017.

جدول رقم (39): المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج للمحاصيل الحقلية المرزوعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014 - 2015

المحصول	المساحة بالدونم	الإنتاجية دونم / طن	الإنتاج بالطن	سعر الطن بالشيكل	قيمة الإنتاج بالآلاف شيكل
قمح	23100	0.19	4451	1600	7122
تبن قمح	0	0.26	5908	700	4136
شعير	10450	0.15	1551	1500	2326
تبن شعير	0	0.22	2252	700	1576
بصل يابس	6799.5	3.51	23849	1500	35774
ثوم	630	1.96	1237	6000	7422
بطاطس	15650	2.89	45220	1200	54264
بطاطا حلوة	1230	2.00	2460	1500	3690
حمص جاف	190	0.35	66	6000	396
تبن حمص	0	0.20	128	700	77
عدس	115	0.08	9	9000	83
تبن عدس	0	0.06	12	1100	13
برسيم	515	7.72	3975	800	3180
بيقيا	760	0.62	472	1000	472
فستق	0	0.00	0	35000	0
سمسم	0	0.00	0	20000	0
ترمس	50	0.15	8	4000	30
أخرى (قصب سكر)	220	4.00	880	1000	880
الإجمالي	59709.5	-	82477	-	121439

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 26.

جدول رقم (40): المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج لمحاصيل الفاكهة المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014 - 2015

المحصول	المساحة دونم			الإنتاجية بالطن	الإنتاج بالطن	سعر الطن بالشيكل	قيمة الإنتاج بالألف شيكل
	مثمر	غير مثمر	الإجمالي				
زيتون	23260	13123	36383	0.57	13361	5000	66805
جوافة	2790	403	3193	2.07	5775	2000	11550
بلح	5775	3680	9455	1.12	6460	1500	9690
لوز	725	283	1008	1.26	913	8800	8030
عنب بذري	4135	929	5064	1.35	5574	8800	19507
عنب لا بذري	916	960	1876	1.27	1165	4000	4660
تين	840	380	1220	1.69	1420	3000	4260
خوخ	692	352	1044	1.51	1048	3500	3667
مشمش	346	212	558	1.45	502	3500	1756
تفاح	370	143	513	2.08	771	3500	2697
رمان	385	153	538	1.41	542	1500	812
مانجا	195	170	365	1.54	300	3000	900
برقوق	145	109	254	1.08	157	3000	470
صبر	229	136	365	2.90	664	2000	1327
أخرى	115	147	262	1.74	200	3200	639
الإجمالي	40918	21180	62098	0	38848		136770

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 26+27
ملاحظة: تحسب الإنتاجية في اللوز على أساس الثمرة الجافة
* تم تحويل مساحات الصبر بالدونم.

جدول رقم (41): المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج لمحاصيل الحمضيات المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014 - 2015

المحصول	المساحة بالدونم			الإنتاجية بالطن	الإنتاج بالطن	سعر الطن بالشيكل	قيمة الإنتاج بالألف شيكل
	مثمر	غير مثمر	الإجمالي				
فلنسيا	1800	491	2291	2.0	3574	800	2859
شموطي	444	297	741	2.7	1214	1500	1821
ليمون	2825	3106	5931	3.3	9190	1500	13785
جريب فروت	215	179	394	2.1	456	1000	456
أبو صرة	914	1335	2249	3.1	2810	2650	7447
كلمنتينا	250	170	420	1.6	390	3200	1248
مخال	2508	2037	4545	1.7	4373.6	3366	14722
فنساوي	92	83	175	2.7	245	2000	490
بوملي	34	66	100	2.3	79.5	1500	119
أخرى	355	440	795	2.0	693	1500	1040
الإجمالي	9437	8204	17641		2302.5		43986

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 27.

جدول رقم (42): المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج للزهور المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014 - 2015

المحصول	المساحة دونم	الإنتاجية بالألف زهرة	الإنتاج بالألف زهرة	سعر الزهرة شيكل	قيمة الإنتاجية ألف شيكل
قرنفل أمريكي	6	100	600	0.5	300
زهور	0	0		0.4	0
الإجمالي	6		600		300

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 28.

جدول رقم (43): المساحة والإنتاجية والإنتاج وقيمة الإنتاج للنباتات الطبية والعطرية المزروعة في محافظات غزة بالأسعار الثابتة للموسم الزراعي 2014 - 2015

المحصول	المساحة دونم	الإنتاجية طن	الإنتاج طن	سعر الطن شيكل	قيمة الإنتاج ألف شيكل
ميرمية	21	1.16	24.4	17000	415
نعناع + ريحان	39	0.80	31.2	3000	94
زعتر	39	0.37	14.35	18000	258
بابونج	24	0.24	5.8	18000	104
أخرى (عين جرادة + كزبرة + بصل + توم للتصدير)	229	0.12	264.4	17000	4495
الإجمالي	352		340.2		5366

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الاراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 28.

(2) - الثروة الحيوانية :

تعتبر الثروة الحيوانية من الركائز الأساسية للدخل القومي وبشكلٍ هذا النشاط نسبة عالية من الدخل العام في الأراضي الفلسطينية، إلا أن هناك مشاكل وصعوبات أثرت عليه سلبياً ولم يعد العمل في مجال الثروة الحيوانية مجدياً بالنسبة للمزارعين في مختلف المحافظات، مما دفع المئات من مربي الثروة الحيوانية إلى تركها والتوجه للعمل في مجالات أخرى مجدية اقتصادياً، وذلك رغم أهمية الثروة الحيوانية من ناحية توفير الأمن الغذائي للسكان، حيث يتم توفير المواد الغذائية الهامة لتنمية الإنسان مثل توفير اللحوم بشتى أنواعها والألبان ومشتقاتها والبيض والذي يعتبر من أهم المواد الغذائية لدى أي مجتمع.

- مؤشرات إنتاج الدواجن:

يحتل إنتاج الدواجن دوراً حيوياً في الاقتصاد الفلسطيني، حيث شكّل حصة إنتاج الدواجن نسبة 50% من إنتاج الثروة الحيوانية، ونسبة 15% من الإنتاج الزراعي. ويقدر قيمة إنتاج الدجاج اللحم في فلسطين حوالي 20 مليون دولار سنوياً، مقارنة مع أكثر من 30 مليون دولار قبل إندلاع انتفاضة الأقصى وقبل حصار قطاع غزة، ويرجع ذلك إلى تراجع الطلب على الدواجن نظراً لصعوبة الأوضاع المعيشية، إضافة لعدم السماح بدخول المنتجات إلى الأراضي المحتلة عام 1948، الأمر الذي أدى إلى تناقص عدد المربين.

يوضح الجدول (44) أن إنتاج الدجاج اللحم متذبذب خلال الفترة 2006 - 2015، حيث بلغ إجمالي الدجاج اللحم المنتج في قطاع غزة 18 مليون دجاجة خلال العام الزراعي 2015/2014 وهو أقل من الأعوام من 2010-2013 فمثلاً بلغ 22 مليون دجاجة عام 2010؛ أما عدد الدجاج البيض بلغ 900 ألف دجاجة وهو أعلى من السنوات السابقة؛ فيما بلغ إنتاج البيض 243 بيضة.

جدول رقم (44) : عدد الدجاج اللحم والبيض وعدد البيض المنتج في قطاع غزة للفترة 2006 - 2015

السنة	دجاج لحم (بالألف)	دجاج بيض (بالألف)	البيض (بالمليون)
2006-2005	12,320	1,533	368
2007-2006	10,426	808	194
2008-2007	12,700	700	168
2009-2008	9,422	595	154
2010-2009	22,054	734	198
2011-2010	22,870	607	145
2012-2011	19,581	614	138
2013-2012	20,916	692	140
2014-2013	18,000	705	115
2015-2014	18,000	900	243

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص14.

- معدلات استهلاك الدجاج اللحم:

تشير التقديرات إلى أن معدل استهلاك الفرد من الدجاج اللحم 16 دجاجة سنوياً في الضفة الغربية وعليه يكون استهلاك الضفة الغربية من الدجاج اللحم سنوياً ما بين 95-100 مليون دجاجة؛ وفي قطاع غزة 12 دجاجة سنوياً؛ وبالتالي استهلاك قطاع غزة حوالي 24 مليون دجاجة سنوياً خلال العام 2018؛ علماً بأن نسبة الوفيات في مزارع اللحم بلغت 10%؛ مما يشير إلى ضرورة رفع الإنتاج أكثر من 50 مليون صوص لحم سنوياً في الضفة الغربية؛ وحوالي 22 مليون صوص في قطاع غزة. ويحتل الدجاج مكان الصدارة بين جميع أصناف الدواجن؛ لقدرته على تحويل غذائه إلى بروتين حيواني ذي قيمة غذائية عالية، خاصة للشرائح الفقيرة التي تشكل النسبة الأعلى من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وهناك أيضاً عدد من المشكلات التي تواجه قطاع الدواجن في الضفة الغربية وقطاع غزة ، نذكر منها: عدم وجود قنوات تسويق بأسعار مشجعة، وضعف التخطيط والتوجيه؛ وتحكم الاحتلال في أسعار الأعلاف وأنواع وسلالات الكناكيت وأسعار اللحوم، والإنتاج الهائل للدجاج اللحم والبيض في المستوطنات؛ ونقص الخبرة التي ينبغي أن تتوفر في المزارع، وشح الإمكانيات، وصغر أحجام رؤوس الأموال؛ وبدائية تصميم معظم المساكن المستخدمة في التربية؛ واعتماد معظم مزارع تربية الدجاج اللحم على النظام المفتوح، وافقارها لأسس سليمة من حيث التصميم والبناء، وعدم مراعاة وجود فتحات التهوية الضرورية في مبانيها؛ ما يتسبب في حدوث الكثير من الأمراض.

- إحصاءات الثروة الحيوانية:

تبيّن النتائج أن عدد الحيازات الحيوانية والمختلطة في فلسطين بلغ 32,177 حيازة، منها 25,676 حيازة في الضفة الغربية أي ما نسبته 79.8%، و6,501 حيازة في قطاع غزة، أي ما نسبته 20.2%، وذلك خلال العام الزراعي 2012/2013 (7).

يقدر إنتاج لحوم الأبقار في الأراضي الفلسطينية بحوالي 3,394 طناً سنوياً، ولحوم الأغنام تقدر بـ 10,440 طناً سنوياً ولحوم الماعز بـ 8,406 طن سنوياً، فيما تنتج الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 123098 طناً من الألبان سنوياً⁽⁸⁾.

أ. الأبقار: بلغ عدد الأبقار التي تم تربيتها في فلسطين 33,980 رأساً، منها 25,612 رأس في الضفة الغربية و8,368 رأس في قطاع غزة، حوالي 65.4% منها إناث، و68.6% أبقار هولندي، و52.9% عمرها أكثر من سنتين. أما نسبة الأبقار التي يتم تربيتها بهدف إنتاج الحليب فتشكل

⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الثروة الحيوانية ، 2013 ، رام الله- فلسطين، نيسان/أبريل 2014 ، ص 20 - 24 .
⁸ المرجع السابق، ص 20 - 24.

نسبة 55.4% من إجمالي عدد الأبقار في الأراضي الفلسطينية، أما على مستوى المحافظة فقد كانت أعلى محافظة لتربية الأبقار هي محافظة جنين بنسبة 15.5% من إجمالي عدد الأبقار.

ب. **الجمال**: بلغ عدد الجمال التي تم تربيتها في الأراضي الفلسطينية 2,058 رأس في 2013/10/01، منها 1,226 رأس في الضفة الغربية، و832 رأس في قطاع غزة. حوالي 80.5% منها إناث، أما نسبة الجمال التي يتم تربيتها لأغراض إنتاج الحليب 61.2% من إجمالي عدد الجمال.

ج. **الضأن**: بلغ عدد رؤوس الضأن التي تم تربيتها في الأراضي الفلسطينية 730,894 رأس، منها 670,332 رأس في الضفة الغربية و60,562 رأس في قطاع غزة. حوالي 83.9% منها إناث، و47.3% ضأن عساف، و74.1% عمرها سنة فأكثر. وبلغت نسبة الضأن التي يتم تربيتها بطريقة شبه مكثفة 72.2%، وتشكل نسبة الضأن التي يتم تربيتها بهدف إنتاج الحليب 77.2% من إجمالي عدد الضأن .

وتعتبر محافظة الخليل أعلى محافظة لتربية الضأن بنسبة 25.2% من إجمالي عدد الضأن.

د. **الماعز**: بلغ عدد رؤوس الماعز التي تم تربيتها في الأراضي الفلسطينية 215,335 رأس، منها 204,937 رأس في الضفة الغربية و10,398 رأس في قطاع غزة. حوالي 84% منها إناث، و82.1% ماعز بلدي، و74.9% عمرها سنة فأكثر كما في 2013/10/01، بلغت نسبة الماعز التي يتم تربيتها بطريقة شبه مكثفة 81%، أما نسبة الماعز التي يتم تربيتها لأغراض إنتاج الحليب 83% وذلك من إجمالي عدد الماعز. وتعتبر محافظة الخليل أعلى محافظة لتربية الماعز بنسبة 21% من إجمالي عدد الماعز.

* **النحل**: بلغ عدد خلايا النحل في فلسطين 46,226 خلية. تتوزع بنسبة 84.8% في الضفة الغربية، و15.2% في قطاع غزة، وبلغ عدد خلايا النحل الحديثة 43,604 خلايا بنسبة 94.3%، مقابل 5.7% خلايا تقليدية، وشكلت سلالة النحل الإيطالي 49.8% من إجمالي خلايا النحل.

* **الدواجن المنزلية**: بلغ عدد الدجاج المنزلي الذي تم تربيته في الأراضي الفلسطينية 258.9 ألف طير، وبلغ عدد الحمام 285.6 ألف طير، أما الحبش المنزلي (الديك الرومي) فقد بلغ 5 آلاف طير، وبلغ عدد الأرناب 29.1 ألف أرناب، فيما بلغ عدد طيور الفر 2000 طير، وبلغ عدد الدواجن الأخرى 29.7 ألف.

* **حيوانات أخرى (حيوانات العمل)** : بلغ عدد الخيول المرباة في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية 3,814 رأس، وعدد البغال 485 رأس، فيما بلغ عدد الحمير 11,362 رأس.

* **الذبائح**

أ. **الأبقار**: بلغ عدد ذبائح الأبقار في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية 440 رأس خلال العام الزراعي 2013/2012، نسبة 69.5% منها في قطاع غزة، وبلغ معدل وزن الرأس

الحي 358 كغم، بينما بلغ معدل صافي الذبيحة 202 كغم، أما قيمة ذبائح الأبقار فبلغت 3.1 ملايين شيكل.

ب. الضأن: بلغ عدد ذبائح الضأن في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية 34,772 رأس خلال العام الزراعي 2013/2012، نسبة 93.8% منها في الضفة الغربية، وبلغ معدل وزن الرأس الحي 55 كغم، بينما بلغ معدل صافي الذبيحة 28 كغم، أما قيمة ذبائح الضأن فبلغت 51.9 مليون شيكل.

ج. الماعز: بلغ عدد ذبائح الماعز في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية 10,643 رأس خلال العام الزراعي 2013/2012، نسبة 98% منها في الضفة الغربية، وبلغ معدل وزن الرأس الحي 41 كغم، بينما بلغ معدل صافي الذبيحة 21 كغم، أما قيمة ذبائح الماعز فبلغت 12.5 مليون شيكل.

* العمالة الزراعية

بلغ عدد العاملين بأجر في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 8,628 عامل، منهم 75% في الضفة الغربية، و25% في قطاع غزة. أما عدد العاملين من أفراد الأسرة بدون أجر في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية فقد بلغ 82,765 عامل، منهم 83.3% في الضفة الغربية، و16.7% في قطاع غزة. وبالنسبة لمستوى الأجور، فقد بلغ معدل الأجر اليومي للذكور 65 شيكل للعمال الدائمين، و70 شيكل للعمال المؤقتين، أما الإناث 37 شيكل للعاملات الدائمات، و53 شيكل للعاملات المؤقتات.

* الآلات والمعدات الزراعية

بلغ عدد الآلات والمعدات الزراعية المملوكة والمستخدمه في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية 24,490 آلة خلال العام الزراعي 2013/2012، منها 19,100 آلة في الضفة الغربية، وعلى مستوى نوع الآلة فقد كان هناك 7,993 تنك ماء، و6,786 خضاضة.

* المباني الزراعية

بلغ عدد المباني المستخدمة في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية لأغراض الإنتاج الحيواني 71,871 مبنى، منها 43.5% حظائر أغنام، حيث بلغ متوسط مساحة حظائر الأغنام حوالي 94 م².

* قيمة الإنتاج الحيواني

أ. الأبقار: بلغ إجمالي قيمة إنتاج الأبقار في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 208.7 مليون شيكل، منها 82% في الضفة الغربية، و18% في قطاع

غزة. بالنسبة لنوع المنتج فقد شكلت قيمة إنتاج الحليب 87.7%، تليها قيمة إنتاج المواليد بنسبة 10.7% وذلك من إجمالي قيمة إنتاج الأبقار .

ب. **الجمال**: تشير النتائج إلى أن إجمالي قيمة إنتاج الجمال في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 15.9 مليون شيكل، منها 82.4% في الضفة الغربية، و17.6% في قطاع غزة. وبالنسبة لنوع المنتج فقد شكلت قيمة إنتاج الحليب 87.7%، تليها قيمة إنتاج المواليد بنسبة 11.3% وذلك من إجمالي قيمة إنتاج الجمال.

ج. **الضأن**: تشير النتائج إلى أن إجمالي قيمة إنتاج الضأن في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 509.7 مليون شيكل، منها 95.7% في الضفة الغربية، و4.3% في قطاع غزة. وبالنسبة لنوع المنتج فقد شكلت قيمة إنتاج الحليب 51.9%، تليها قيمة إنتاج المواليد بنسبة 44.3% وذلك من إجمالي قيمة إنتاج الضأن.

د. **الماعز**: تشير النتائج إلى أن إجمالي قيمة إنتاج الماعز في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 169.7 مليون شيكل، منها 98.0% في الضفة الغربية، و2.0% في قطاع غزة. وبالنسبة لنوع المنتج فقد شكلت قيمة إنتاج الحليب 63.7%، تليها قيمة إنتاج المواليد بنسبة 32.7% من إجمالي قيمة إنتاج الماعز.

هـ. **الدواجن**: بلغ إجمالي قيمة إنتاج الدواجن في فلسطين خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 1,115.5 مليون شيكل، منها 70.2% في الضفة الغربية، و29.8% في قطاع غزة. أما بالنسبة لنوع المنتج فقد شكلت قيمة إنتاج الطيور 71%، يلبها قيمة إنتاج بيض النقيس بنسبة 14.4% من قيمة إنتاج الدواجن.

و. **خلايا النحل**: بلغ إجمالي قيمة إنتاج النحل في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام الزراعي 2013/2012 حوالي 116.8 مليون شيكل، منها 61% في الضفة الغربية، و39% في قطاع غزة. أما بالنسبة لنوع المنتج فقد شكلت قيمة إنتاج العسل بنسبة 93.2% منها، ثم قيمة إنتاج الطرود بنسبة 5.8% وذلك من قيمة إنتاج النحل خلال العام الزراعي 2013/2012.

جدول رقم (45) : إنتاج الحليب في قطاع غزة للفترة 2006 - 2015

غزة			السنة
ماعز	أغنام	أبقار	
969	4,039	18,074	2006-2005
1,052	4,033	15,450	2007-2006
948	3,481	13,503	2008-2007
600	4,200	15,200	2009-2008
671	2,759	16,400	2010-2009
1,200	3,400	20,400	2011-2010

1,100	3,100	16,700	2012-2011
1,000	3,400	18,400	2013-2012
800	2,800	15,500	2014-2013
1,100	3,200	15,300	2015-2014

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص15.

جدول رقم (46): قيمة إنتاج الثروة الحيوانية في محافظات قطاع غزة بالأسعار الثابتة للموسم 2014-

2015

نوع الإنتاج	الوحدة	الكمية / طن	سعر الوحدة بالآلاف شيكل	قيمة الإنتاج بالآلاف شيكال
حليب أبقار	مليون لتر	15.3	1,700	26,061
حليب أغنام	مليون لتر	3.2	6,000	19,494
حليب ماعز	مليون لتر	1.1	5,000	5,680
إجمالي الحليب	مليون لتر	19.7	2,600	51,235
لحم بقر وعجل	طن	3,575	20	71,500
لحم ضان	طن	2,136.6	25	53,415
لحم ماعز	طن	415.7	25	10,393
لحم جمال	طن	94.7	22	2,083
لحم دجاج	طن	30,600	10	290,700
لحم حبش	طن	664	11	7,304
لحم بط	طن	0.0	10	0
إجمالي اللحوم	طن	37,486		435,394
بيض مائدة	مليون بيضة	243	376	91,353
إجمالي قيمة إنتاج الثروة الحيوانية				577,982

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص28.

ملاحظة: تم حساب كمية اللحوم المنتجة على أساس الوزن الحي

ووفقاً للجدول رقم (46) بلغت قيمة الإنتاج الحيواني 578 مليون شيكل للموسم الزراعي 2014-2015 وهي تشكل 42.9% من قيمة الإنتاج الزراعي ويرجع ارتفاع قيمتها إلى ارتفاع أسعار اللحوم خلال الفترة السابقة، بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وإغلاق المعابر.

جدول رقم (47): أعداد الثروة الحيوانية في محافظات قطاع غزة للموسم الزراعي 2014-
2015

النوع	القطيع	النسبة % من إجمالي القطيع
أبقار	2,556	3
عجول	7,150	9
عجلات	1,095	1
ثيران	0	0
اغنام	54,000	71
ماعز	10,500	14
جمال	575	1
الإجمالي	75,876	100

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص29.

- قيمة مستلزمات الإنتاج الحيواني :

بلغ إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج الحيواني في الحيازات الحيوانية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية خلال العام الزراعي 2012/2013 حوالي 2,694.5 مليون شيكل، منها 82.7% في الضفة الغربية، و17.3% في قطاع غزة. وتشكل تكلفة الأعلاف المركزة نسبة 46.1% من إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج الحيواني، يليها التبن والقش بنسبة 9% من إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج الحيواني⁽⁹⁾. وينعكس ارتفاع أسعار الأعلاف المستوردة على ارتفاع تكاليف الإنتاج على المزارعين وتقليل ربحيتهم.

ومن أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع الثروة الحيوانية: ممارسات الاحتلال التعسفية من خلال الاغلاقات والسيطرة على المعابر وعزل المواطنين والمدن عن العالم الخارجي، ومصادرة الأراضي والمراعي وبناء المستوطنات والاستيلاء على مصادر المياه، مما أدى إلى تقليص مساحة المراعي والعمل على تدمير البنية التحتية. ومن المشاكل الأخرى عدم استقرار السوق المحلي بإغراقه باللحوم والحليب ومشتقات الألبان المستوردة من السوق الإسرائيلي والتي تعمل بدورها على عدم استقرار الأسعار، إلى جانب ضعف الطلب المحلي مما يؤدي إلى الاخلال المستمر للعرض والطلب بسبب غياب الإدارة والتخطيط،

وفي هذا الجانب، أشير إلى قصور السلطة الفلسطينية في حلّ المشاكل التي تتعلق بالبنية التحتية المساندة لقطاع الثروة الحيوانية في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل عدم توفر مختبرات مركزية مجهزة

⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الثروة الحيوانية لعام 2013، مرجع سابق ذكره، ص33.

بالأجهزة اللازمة من أجل متابعة المشاكل الصحية للثروة الحيوانية وعدم توفر مراكز أبحاث خاصة لتطوير الثروة الحيوانية.

جدول رقم (48): قيمة إنتاج عسل النحل بالأسعار الثابتة حسب المواسم التالية في محافظات

غزة

الموسم	عدد الخلايا	متوسط إنتاج الخلية - كجم	جملة الإنتاج بالطن	م. سعر الطن بالألف شيكل	قيمة الإنتاج بالألف شيكل
2015/2014	17000	5.9	103.315	60	6199
2014/2013	9843	6	555.625	60	3334
2013/2012	20402	11	217.682	50	10884
2012/2011	20402	11	217.682	50	10884
2011/2010	14009	7	102.3638	50	5118

المصدر: وزارة الزراعة، كراس الإنتاج الزراعي ومساحات الأراضي الزراعية لعامي 2014-2015، غزة، بدون تاريخ، ص 29.

- أهم المشاكل والعقبات التي تواجه تنمية وتطوير القطاع الزراعي :

- أ- مصادرة الأراضي والإغلاقات والحصار وشق الطرق الالتفافية والتجريف وإعاقة التسويق والاعتداء المباشر، ومصادر المياه، وتدمير البنية التحتية الزراعية من آبار وعيون ومحطات أبحاث وطرق زراعية من قبل العدو الصهيوني.
- ب- غياب التخطيط التنموي للقطاع الزراعي، وعدم تطوير القوانين والتشريعات الزراعية، وفي هذا السياق فإننا نؤكد على ضرورة مناقشة وإقرار "مشروع القانون الزراعي" بهدف تحديد وإرساء استراتيجية زراعية فلسطينية تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي .
- ج- ضعف دور مؤسسات الإقراض الزراعي، والبنوك في تقديم الدعم والتسهيلات للمزارعين الفقراء، الذين يتعرضون لأبشع أساليب الاستغلال حين يضطرون للاستدانة على حساب محاصيلهم، من التجار والطفيليين، لعدم إمكانية الحصول على قروض ميسرة من البنوك المحلية .
- د- تخلف⁽¹⁰⁾ قطاع التسويق الزراعي، وضعف بنيته التحتية التي تشمل عدم توفر المعدات الحديثة اللازمة لما بعد جني المحصول، مثل وحدات التدرج والتعبئة والتغليف، وتحكم المتنفذين من أصحاب هذه المعدات - الذين هم أيضا من كبار المصدرين - في تحديد أسعار الإنتاج

¹⁰ توماس سننش قدم بحثاً مستفيضاً يحلل فيه وينقد نظريات التخلف الغربية، فقدم استنتاجه عن التخلف في تعريفه بأنه " هو نتاج اقتصادي اجتماعي معقد لتطور خاص ارتبط وثيق الارتباط بتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي ككل والذي تحدد أساساً من قبل هذا الأخير، أي العامل الخارجي".

ويستطرد سننش في تحليل بنية الاقتصاد في الدول المتخلفة باعتبارها ناتجة عن التبعية للرأسمالية على أنها بنية يسودها تفكك أنماط الإنتاج وتشوه في الاقتصاد، من خلال ازدواجية في النظام بين قطاع حديث معد للتصدير وقطاع تقليدي متعاش معه، ومعدل تراكم رأسمالي بطيء ترافقه بنية اجتماعية مشوهة تعمل على استدامة التخلف، مع نظام سياسي تولد عن هذا التخلف وأمين له.

ينفق مع سننش في تحليل التخلف وآلياته الداخلية كل من مهدي عامل من خلال مفهومه عن نمط الإنتاج الكولونيالي، والذي اعتبر أن هذا النمط هو بنية متكاملة ناتجة عن العلاقة التابعة للنظام الرأسمالي العالمي وفي خدمته، كما يتفق مع ذلك سمير أمين من خلال نظرية المركز والمحيط، وكل من اندريه جندر فرانك ويول باران وايف لاکوست من أمريكا اللاتينية، والذين يعتبرون أن التخلف نتيجة لعملية قطع التطور الداخلي من خلال الاستعمار والعدوان الاستعماري على هذه البلدان وأن الفكاك من التخلف هو يقطع العلاقة مع السوق الرأسمالية العالمية وكسر حلقة التبعية.

لصغار الفلاحين، وغياب الجهاز التسويقي فيها الذي يمكّن الفلاح من المتابعة والحصول على المعلومات، كل ذلك عدا تعقيدات المعابر والإجراءات الأمنية والإدارية المتعمدة من العدو الإسرائيلي.

هـ- هناك مشاكل ذات طابع اقتصادي / اجتماعي ترتبط بتفتت الملكية الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية، بل وأحياناً الإهمال، نظراً لقلّة الإيراد وتدني العائد من الزراعة، وترك العديد من الفلاحين الصغار عملهم في القرية بحثاً عن أعمال أو فرص بديلة أخرى، وإلى جانب ذلك ضعف وفوقية المنظمات غير الحكومية في تعاملها مع الفلاحين الفقراء، وعدم فعالية برامجها ذات الطابع الإغاثي والبحثي وفي القضايا الشكلية بعيداً عن جوهر قضايا الفلاحين المرتبطة بالأرض والعملية الإنتاجية.

و- التطور الأحادي الجانب للبنية التحتية لصالح الزراعة المروية المملوكة في جزء منها لبعض كبار الملاك وأصحاب المصالح في السلطة، مقابل الإهمال شبه الكامل لأراضي الزراعة البعلية .

ز- غياب السياسة التنموية الزراعية الآتية، والمستقبلية، وسيادة التخبط والعشوائية في هذا القطاع الهام، إلى جانب غياب الدراسات الجدية المفصلة لموضوع المياه وكل ما يرتبط به أو يتفرع عنه بصورة شاملة وعلمية.

ح- غياب دور الاستثمارات الحكومية أو القطاع العام في الزراعة، وغياب أي شكل جدي من أشكال العمل التعاوني بين الفلاحين، وهو ما يجب أن نعمل على تفعيله عبر برامج مدروسة، والمطالبة بزيادة حصة القطاع الزراعي من ميزانية السلطة ومن مساعدات المانحين، وتوفير القروض الميسرة للمزارعين، ووضع السياسات الزراعية الهادفة إلى التنسيق مع الهيئات والمؤسسات الزراعية العربية لإعداد خطط النمط الزراعي والتعاون في السياسات التسويقية و تبادل المعلومات، هذا ويعود ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي بسبب ارتفاع عنصر المخاطرة.

ط- قلة الموارد الطبيعية المتاحة (الأرض - المياه).

ي- صغر حجم الملكيات الزراعية وتفتتها وعدم تفعيل التشريعات التي تحمي الأراضي الزراعية من تحويلها إلى استخدامات أخرى.

ك- عدم قيام مشاريع زراعية كبيرة نموذجية ذات تنوع إنتاجي.

ل- عدم اهتمام المنظمات غير الحكومية NGO's بإنشاء إطار تمثيلي وطني للمزارعين الفلسطينيين.

م- ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية مما ترتب عليه ضعف إنتاجية وحدة المساحة.

ن- ضعف الإمكانيات المالية لوزارة الزراعة ودوائرها المختلفة وبالتالي عدم قدرتها على أداء دورها، وخاصة في مجالات الإرشاد والوقاية والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا وتطوير الثروة السمكية والتسويق وغيرها من الأنشطة الحيوية الأخرى.

س- عدم قدرة النمو السنوي في إنتاج الخضار على تلبية الاحتياجات المتزايدة المترتبة على الزيادة السكانية مما يترتب تزايد الاتساع في الفجوة بين الإنتاج والاحتياجات.

ع- ارتفاع ملوحة مياه الري واستنزاف المياه الجوفية بشكل يتناسب مع معدل التغذية لهذه المياه الأمر الذي سيؤثر على الإنتاجية وصلاحية الأراضي الزراعية، ما يستدعي البدء بإنشاء محطات علاج المياه العادمة واستخدام المياه المكررة للاحتياجات الزراعية .

ف- هناك نسبة فاقد مرتفع بعد الحصاد لبعض المحاصيل الزراعية وخاصة الموجهة للأسواق المحلية نتيجة عدم اتباع أساليب الفرز والتعبئة المناسبة.

ص- ارتفاع كلفة الإنتاج المترتبة على استيراد معظم المستلزمات بطريقة غير مباشرة.

ق- إجماع شركات التأمين عن التعامل التأميني مع القطاع الزراعي، الأمر الذي لا يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي (خاصة في أراضي الضفة الغربية).

بناءً على مؤشرات التراجع الخطيرة التي أصابت القطاع الزراعي في قطاع غزة، سواء من حيث انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي، أو من حيث تآكل وتقنين الرقعة الزراعية، فإنه يتوجب علينا التوجه نحو تطبيق الأسس التالية (11):

1- اعتبار منطقة المواصي (التي انسحب منها العدو الإسرائيلي) هي مناطق خاضعة للاستخدام الزراعي والسياحي فقط ومنع استغلال هذه الأراضي لأية مشاريع فئوية - كما هو الحال مع حركة حماس- من شأنها الإضرار بطبيعة هذه الأراضي التي تحتوي على الخزان الجوفي الوحيد الصالح للمياه في قطاع غزة. ونقترح هنا التخطيط لإقامة المزارع التعاونية وفق قوانين واضحة تخدم الاقتصاد الوطني الفلسطيني بصورة رئيسية، بمثل ما ستخدم قطاعاً واسعاً من المزارعين والمنشآت الصناعية التي يمكن إقامتها ارتباطاً بتلك المنتوجات الزراعية وفق خطط مسبقة .

2- منع استخدام أي جزء من الأراضي الزراعية في المواصي لأية أغراض أخرى غير الزراعية والسياحية في منطقة الساحل، واعتبار هذه الأراضي خياراً استراتيجياً لتوفير جزء من احتياجات الأمن الغذائي داخل القطاع، على أن تبقى الملكية الخاصة بهذه الأراضي عائدة للقطاع العام (السلطة الفلسطينية) مع إمكانية تأجير أجزاء منها لأغراض الزراعة والسياحة والصناعة للقطاع الخاص والمختلط والتعاوني في إطار عملية إعادة إعمار البنية التحتية داخل قطاع غزة، فإنه يجب الاهتمام بدراسة أوضاع البنية التحتية الزراعية داخل أراضي المواصي وخاصة تشجيع وإقامة الدفيئات الزراعية وإمدادات المياه وغيرها والعمل على تطوير الاحتياجات اللازمة في

¹¹ وزارة الاقتصاد الوطني، دراسة حول الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية في محافظات فلسطين .

المجال الزراعي مع تطبيق سياسات النمط الزراعي للمنتجات بما يضمن حاجة السوق المحلي والتصدير إلى الخارج بصورة متوازيه .

3- مطالبة وزارة الزراعة لوضع خطة زراعية ذات طابع استراتيجي، تشمل تحديد طبيعة المنتجات الزراعية ذات الأولوية التي يجب أن يتم زراعتها داخل أراضي المواصي، بما يخدم توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية للمواطن داخل القطاع من ناحية، وتوفير السلع الزراعية التي من الممكن استخدامها في عمليات التصنيع الزراعي والتي يخطط لتطويرها.

4- ضرورة توفير مخزون استراتيجي من السلع الأساسية (القمح -السكر -الأرز -البقوليات -الزيوت النباتية والشاي) وذلك لمواجهة أي حالة طواريء، حيث لا يوجد إنتاج محلي من هذه السلع باستثناء القمح والذي يمثل الإنتاج المحلي منه (8%) من قيمة الاحتياجات السنوية وهي نسبة ضئيلة جداً.

5- ضرورة تشجيع ودعم زراعة الحمضيات والتي تراجع إنتاجها بصورة مستمرة على مدار السنوات الماضية وأصبح لا يكفي للاستهلاك المحلي، علماً بأن فلسطين كانت تنتج حوالي 300 ألف طن سنوياً، وتصدر ما لا يقل عن 200 ألف طن، في حين أن الإنتاج الحالي من الحمضيات لا يتجاوز 70 ألف طن سنوياً.

6- العمل على تفعيل دور المصانع المنتجة للعصير في محافظات السلطة الفلسطينية ، شرط ضرورة الاهتمام بإعادة التخطيط لزراعة الحمضيات في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) والجنوبية (قطاع غزة) خاصة مع انخفاض انتاج الحمضيات في قطاع غزة بصورة حادة ، حيث لم يعد يكفي لتغطية الاحتياجات المحلية بعد أن كان انتاج قطاع غزة من الحمضيات يشكل نسبة 56.6% من إجمالي الإنتاج الزراعي في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي.

7- أن تقوم وزارة الزراعة الفلسطينية بدعم المزارع الفلسطيني من خلال وضع الخطط التطويرية والتسويقية المناسبة للنهوض بالقطاع الزراعي لإعادة تأهيله وإعادته إلى ما كان عليه نظراً لأهميته الكبيرة في الاقتصاد الفلسطيني.

8- التعاون بين القطاع الزراعي والصناعي للنهوض بالصناعة الفلسطينية اعتماداً على الإنتاج الزراعي (مصانع عصير البندورة والمعلبات وغيرها).

9- تنشيط دور السفارات والممثلات الفلسطينية (الملاحق التجارية) في ترويج وتسويق المنتجات الزراعية الفائضة عن الاحتياجات وخاصة زيت الزيتون .

10- العمل على تقنين الاستيراد من الخارج لبعض السلع التي يوجد بها اكتفاء ذاتي مثل زيت الزيتون والخضار ومعلبات الصلصة (البندورة) وذلك لتشجيع المنتج المحلي وحمايته.

وفي ضوء ما تقدم، نؤكد على تطبيق مجموعة من الإجراءات الهادفة لتطوير القطاع الزراعي، من أهمها:

- أ. ضرورة تعديل الأنماط الإنتاجية بما يتناسب واحتياجات الاستهلاك المحلي، إلى جانب وقف استيراد الخضار والفواكه التي يتم إنتاجها محلياً .
- ب. ضرورة إيلاء القطاع الزراعي الفلسطيني اهتماماً أكبر من خلال توفير الأموال اللازمة لتمكين المزارعين من إعادة تطوير حيازاتهم الزراعية وخاصة بعد ما أصاب القطاع الزراعي الفلسطيني من تدمير وتجريف بسبب الممارسات الإسرائيلية.
- ج. العمل على إدخال التقنيات الحديثة في مجال الإنتاج بما يؤدي إلى رفع معدل الإنتاجية للدونم.
- د. استخدام البيانات الخاصة بالميزة النسبية للإنتاج الزراعي في تعديل الأنماط الإنتاجية بما يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وخاصة المياه وطاقة العمل.
- هـ. العمل على توفير مصادر تمويل وإقراض ضرورية لإقامة مشاريع زراعية نموذجية.
- و. تنظيم حملة قومية شاملة للتوعية الغذائية الصحية المناسبة بمساهمة كل القوى السياسية والمؤسسات التعليمية والصحية والاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني تعديل الأنماط الاستهلاكية والحد من الإسراف.
- ز. ترشيد عملية الرعي، وتجنب الرعي الجائر للمحافظة على المراعي وتمييتها بما يساهم في زيادة أعداد القطيع والارتفاع بالقدرات الإنتاجية من اللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته.
- ح. إلغاء الضرائب المفروضة على مدخلات الإنتاج، بما يحفز المزارعين ويرفع العائد المزرعي.
- ط. تنمية وتطوير الثروة السمكية من خلال ترشيد عملية الصيد واتباع الأساليب الصحيحة وتشجيع الاستزراع السمكي وتقديم دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع إنتاج الأسماك في البرك والأحواض.
- ي. العمل على وضع وتنفيذ مشاريع استصلاح أراضي وخاصة في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) بهدف زراعتها بالمحاصيل التي يمكن أن تسهم في تحقيق نسبة هامة من الاكتفاء الذاتي.
- ك. الاستفادة من الأراضي التي أخلاها العدو الإسرائيلي في قطاع غزة في إقامة مشاريع إنتاجية نموذجية تساهم في سد الفجوة الغذائية في بعض المحاصيل الزراعية.
- ل. تطوير الإرشاد الزراعي وتأمين الإمكانات المادية والبشرية التي تمكنه من أداء دوره بكفاءة تساهم في رفع معدل الإنتاج عن المعدلات المنخفضة حالياً.
- م. الاستغلال الأمثل للموارد المائية القليلة المتاحة وتطوير أساليب الري بهدف توفير المياه لري مساحات جديدة وتحسين نوعية المياه المتاحة.
- ن. إدخال سلالات جديدة من الأبقار والأغنام ذات قدرة تحويلية عالية لوحدة الأعلاف المستهلكة بهدف زيادة إنتاج اللحم والحليب.

- س. تشجيع المشاريع الريفية الصغيرة المنتجة في مجالات تربية الحيوانات والدواجن وتقديم الأعلاف والعناية البيطرية للمربين وإيجاد مصادر لهذه المشاريع.
- ع. تشجيع الزراعات المنزلية لزيادة الإنتاج من بعض أنواع الخضار والفواكه بهدف المساهمة في سد العجز.
- ف. زيادة القدرة التخزينية المتوفرة حالياً للاستفادة من فائض الإنتاج وقت الذروة وطرحها في الأسواق عند الحاجة.
- ص. إدخال أصناف حمضيات جديدة، وأصناف خضار جديدة بهدف المساهمة في سد العجز، تتميز بارتفاع الإنتاجية وتجديد المساحات المزروعة بالحمضيات، حيث نلاحظ هبوطاً حاداً في زراعة وإنتاج هذه السلعة التي كانت من أهم السلع الزراعية في قطاع غزة .
- ق. تفعيل التشريعات والقوانين التي تحد من تحويل الأراضي الزراعية إلى استخدامات بديلة يترتب عليها انحسار المساحات الزراعية.

وأخيراً فإن الاهتمام بالمسألة الزراعية - بكل جوانبها - في بلدنا من حيث تطويرها وزيادة مساحاتها وإنتاجيتها للإسهام في تأمين العديد من السلع الزراعية، من الخضار والفواكه التي نقوم باستيرادها من إسرائيل، نذكر منها على سبيل المثال، الجزر والبصل والثوم والملفوف والشمام والبطيخ والعنب، علاوة على الاهتمام بزيادة مساحة المحاصيل الحقلية عبر الأراضي الممكن استصلاحها، وزراعتها بالمحاصيل البعلية، وهي أراضي لا تقل مساحتها عن نصف مليون دونم.

(3) - المياه والموارد المائية في قطاع غزة :

منذ تأسيس المشروع الصهيوني، كانت المياه - وستظل - أحد أهم مصادر وأسباب الصراع، فقد حددت المياه جغرافية "إسرائيل" وتوسعاتها منذ عام 1948 مروراً بعدوان الخامس من يونيو/حزيران في عام 1967 وصولاً إلى اللحظة السياسية الراهنة، الأمر الذي يفسر مسار الجدار العازل منذ البدء في إنشائه في صيف عام 2002 حتى الآن، حيث التهم أكثر من 15% من أراضي الضفة الغربية البالغة مساحتها 5800 كم². وسيحجز في ذات الوقت أهم الأحواض المائية في الضفة الغربية من الجهة الغربية للجدار لصالح المحتلين الإسرائيليين واستخداماتهم المختلفة، سواء للزراعة أو للشرب أو للصناعة، تاركاً بذلك الفلسطينيين في عجز وشح كبيرين في ظل زيادة سكانية عالية تزيد عن 3.5% سنوياً بينهم، الأمر الذي سيؤدي إلى تعطيش الفلسطينيين واتساع ظاهرة التصحر في أرضهم الزراعية، علاوة على تفاقم مشكلة ملوحة المياه التي انتشرت في أكثر من 80% من مصادر المياه في قطاع غزة، وما سينتج عن ذلك من مخاطر صحية واجتماعية أكثر من خطيرة تهدد حياة السكان عموماً والأطفال والشباب خصوصاً، ما سيراكم مزيداً من المعاناة والبؤس على الصعيد الاجتماعي وأثاره الخطيرة على الصعيد السياسي.

بلغت كمية المياه المستخرجة من الحوض الساحلي في قطاع غزة 167.2 مليون م³ عام 2016، وتعتبر هذه الكمية ضخماً جائراً (علماً بأن مقدار الضخ الأمن بما يتناسب مع طاقة الحوض المستدامة من 50 – 60 مليون م³، مما أصبح ما يزيد عن 97% من مياه قطاع غزة لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب، وهي من حيث الكمية أقل من الحد الأدنى الذي توصي به المنظمة ذاتها، وهو (100 لتر/ فرد/ يوم) كحد أدنى⁽¹²⁾.

وفي هذا السياق، تشير تقارير الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن نسبة حصة الفلسطينيين من مياه الأحواض المائية 15% فقط، بينما حصة الإسرائيليين من هذه الأحواض تشكل النسبة الأوفر حظاً والتي تقدر بـ 85%، بما في ذلك المستوطنون في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة بلغت حصة الفلسطينيين من مياه الحوض الساحلي 18% فقط، بينما حصة الإسرائيليين بلغت 82%.

تم تقدير كمية المياه النقية (المتجددة) المتوفرة في الأرض الفلسطينية بنحو 2.4 مليار م³ سنوياً، حيث تقوم "إسرائيل" باستغلال نحو 90% من هذه الكمية مقابل 10% فقط للفلسطينيين، بناءً على تقرير قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة الذي أعدته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الأمر الذي يوضح مدى الاستنزاف الإسرائيلي لأحد أهم الموارد الفلسطينية⁽¹³⁾، ما أدى إلى ازدياد الحاجة إلى المياه، وبالتالي إجبار الفلسطينيين على شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، التي أصبحت المصدر الرئيسي للحصول على المياه للاستخدام المنزلي، حيث تم شراء من شركة ميكروت 70.2 مليون م³ عام 2015 بواقع 63.8 مليون م³ للضفة الغربية و 6.4 مليون م³ لقطاع غزة وذلك حسب الجدول رقم (49).

جدول رقم(49): كمية المياه المتاحة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والمصدر، 2015

مليون م³/السنة

المصدر: المركزي	المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) (4)	مياه شرب محلة (3)	تدفق الينابيع (2)	المياه المضخوخة من الآبار الفلسطينية (1)	المجموع	المنطقة	الجهاز للإحصاء
	70.2	3.9	40.7	250.5	365.3	فلسطين	
	63.8	-	40.7	83.3	187.8	الضفة الغربية*	
	6.4	3.9	-	167.2	177.5	قطاع غزة	
* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967. (1) الكمية لا تشمل المياه المستخرجة من الآبار غير المرخصة. (2) الكمية لا تشمل ينابيع الفشخة (3) محطات تحلية تابعة للقطاع الخاص تعمل على تزويد السكان بمياه شرب محلاة معبأة (4) تشمل الكميات المضخوخة من الآبار الواقعة ضمن أراضي دولة فلسطين والمسيطر عليها من قبل شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) للاستخدام المنزلي والزراعي، منها 4.4 مليون متر مكعب للاستخدام الزراعي في محافظة طوباس.							

الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2017، رام الله - فلسطين، ص 137.

¹² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، بيان صحفي مشترك بمناسبة اليوم العالمي للمياه 2018/3/21، رام الله - فلسطين
¹³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بياناً إحصائياً حول المياه في الأراضي الفلسطينية عشية يوم المياه العالمي، 2011/3/22، رام الله - فلسطين.

- مصادر المياه الفلسطينية :

تنقسم مصادر المياه الجوفية في فلسطين إلى قسمين رئيسيين هما :-

1- مياه الخزان الساحلي الجوفي القابع أسفل ساحل البحر الأبيض المتوسط ما بين رفح جنوباً وجبل كرملاً شمالاً، وتبلغ مساحته الكلية 2200 كم²، توجد 400 كم² منها أسفل قطاع غزة. وتعتبر المياه الجوفية داخل قطاع غزة مستقلة إلى حد كبير عن المياه الجوفية داخل "إسرائيل" بسبب سريان المياه بشكل شرقي - غربي داخل الخزان، لكن قيام دولة العدو الإسرائيلي بحفر العديد من آبار مصائد المياه، في ظل زيادة عدد السكان في قطاع غزة إلى 1.92 مليون نسمة عام 2018 أدى إلى ارتفاع كميات المياه المستهلكة سنوياً لحوالي 200 مليون م³، مما أدى إلى سحب المخزون الجوفي وزيادة نسبة الملوحة والتلوث.

2- مياه الخزان الجبلي الجوفي القابع أسفل الضفة الغربية، والذي يتكون من ثلاثة أحواض - غربية وشرقية وشمالية شرقية. تسحب "إسرائيل" ما يقدر بـ 483 مليون م³ سنوياً من مياه الخزان الجوفي الجبلي (بما في ذلك 40 مليون م³ سنوياً تسحبه المستعمرات الإسرائيلية في غور الأردن)، في حين لا يسحب الفلسطينيون أكثر من 118 مليون م³ سنوياً من نفس الخزان.

ومن هنا يتضح أن الضفة الغربية قابعة فوق خزان مياه جوفية كبير جداً، حيث تُعد المياه الجوفية المصدر الرئيسي لجميع استعمالات المياه في الضفة الغربية وفي فلسطين التاريخية، وفيما يلي توضيح للأحواض الثلاثة وفقاً لاتجاه تدفق المياه الجوفية :

أ - الحوض الشرقي، والذي تصل إمكانياته المائية إلى 142 مليون م³ سنوياً.

ب- الحوض الغربي، وتبلغ إمكانيته المائية نحو 362 مليون م³ سنوياً.

ج- الأحواض الشمالية الشرقي : وتبلغ إمكانيته المائية نحو 172 مليون م³ سنوياً.

وتتركز مصادر المياه في الضفة الغربية في الخزانات الجوفية الرئيسية التالية:

- **الخزان الغربي** : ويمتد من جنوب قلقيلية إلى جنوب جنين، وهي منطقة غنية بالمياه العذبة، وأعماق الآبار فيها لا تزيد عن 80 - 150 متر .

- **الخزان الشمالي** : ويشمل منطقة جنين والمناطق المحيطة بها في الشمال والشرق وهي غنية بالمياه أيضاً، وتتراوح أعماق الآبار فيها 100-250 متر.

- **الخزان الجنوبي** : ويمتد تحت القدس وبيت لحم حتى شمال الخليل .

- **الينابيع**: يبلغ عددها حوالي 4,000 نبع، ومعظمها مرتبط بمياه الأمطار وتجف معظم آبارها في فصل الصيف .

- **الآبار** : حوالي 500 بئر (عدا مئات الآبار العشوائية في الضفة والقطاع).

في ضوء ما تقدم، فإن المياه الجوفية تمثل المصدر الأساسي للمياه في الأراضي الفلسطينية - في ظل غياب مصادر كبيرة للمياه السطحية والتفاوت في معدل هطول الأمطار - ويعتبر الخزان الجوفي الجبلي الذي تتجمع مياهه تحت جبال الضفة الغربية ومرتفعاته أهم مصادر المياه الجوفية في فلسطين، ويقدر مخزون خزان الضفة الذي يتغذى من تسرب مياه المطر إلى الخزان الجوفي بنحو 679 مليون م³ سنوياً، يضاف إليها 45 مليون م³ سنوياً من الخزان السطحي بقطاع غزة⁽¹⁴⁾، ويبلغ الحجم الإجمالي للمياه الجوفية في عموم فلسطين حوالي 1209 مليون م³ سنوياً يحصل الإسرائيليون على نسبة 86.52% منها، أي حوالي 1046 مليون م³ سنوياً، مقابل 259 مليون م³ سنوياً للفلسطينيين.

أما في قطاع غزة فإن أهم الخزانات الجوفية فيه وأكبرها وأعدبها، تقع في منطقة المواصي التي انسحب منها العدو الصهيوني في سبتمبر 2005 وتبلغ مساحتها حوالي 50 ألف دونم، إلا أنه نتيجة لشح مياه الأمطار وتزايد ضخ المياه الجوفية ارتباطاً بزيادة السكان، بدأت الملوحة (الكلوريد) تتسرب إلى هذه الخزانات .. وجاء في تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة "يونيب" إن مصادر المياه الجوفية التي يعتمد عليها 1.5 مليون فلسطيني في غزة تواجه خطر الانهيار، مطالباً بإصلاح وترميم الخزان المائي في القطاع، وإيجاد مصادر مياه بديلة، بما في ذلك بناء محطات تحلية المياه، وذلك من أجل تخفيض الضغط على موارد المياه الجوفية، وفي هذا السياق، يقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تكلفة إعادة الخزان الجوفي لحالته السابقة بنحو 1,5 مليار دولار علي مدى عشرين عاماً، ويدخل ضمن هذه التكلفة بناء محطات تحلية المياه.. أما تقرير "يونيب" فقد أشار إلى أن معدلات التلوث وصلت لدرجة أن الأطفال الرضع في غزة يعانون من خطر التسمم بمادة النترات، محذراً من أن المستويات العالية من النترات يمكن أن تتسبب في ظهور نوع من الأنيميا لدى الأطفال الرضع والمعروفة "بظاهرة الرضيع الأزرق"⁽¹⁵⁾.

وعلى الرغم من وجود "اتفاقية" بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية حول تحويل "إسرائيل" 80 مليون م³ من المياه في السنة للفلسطينيين، لكنها اتصلت منها. وفي حين يحتاج فلسطينيو الضفة إلى 250 مليون م³ سنوياً من المياه، فلا يتوفر لهم سوى أقل من 70% منها، ومع الارتفاع المستمر لسكان الأراضي الفلسطينية الذي يقدر بحوالي 5.1 مليون فلسطيني منتصف عام 2018، سيزداد الطلب على المياه، لكن من الواضح أن المشكلة المائية ستكون بوتيرة عالية في قطاع غزة، نظراً للكثافة السكانية والمساحة الضيقة التي لا تزيد عن 364 كيلو م².

وبين الجدول رقم (49) السابق الإشارة إليه، إجمالي كمية المياه التي تم توفيرها من المصادر المختلفة للأراضي الفلسطينية بلغت 365.3 مليون م³ عام 2015، وتعتبر المياه الجوفية أكبر مصدر للمياه حيث تم ضخ حوالي 250.5 مليون م³ من المياه أي بنسبة 68.6%، يليها المياه المشتراة من شركة

¹⁴ أزمة المياه في الضفة الغربية: انعكاس سلبي على كيان فلسطيني قابل للحياة، الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، الاثنين 2005/8/22، العدد 9764.

¹⁵ تقرير أممي يحذر من انهيار الخزان الجوفي بغزة، 2009/12/13، موقع الرسالة نت <http://alresalah.ps/ar/post/5261/rss.php>

المياه الإسرائيلية "ميكروت" حيث بلغت كميتها نحو 70.2 مليون م³ بنسبة 19.2% ، وأخيراً الينابيع حيث بلغ تصريفها السنوي 40.7 مليون م³ وشكلت ما نسبته 11.1% من مصادر المياه التي يتم الاعتماد عليها لتغطية الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات.

أما بالنسبة لاستهلاك المياه، فإن الزراعة هي القطاع الأكثر استهلاكاً للمياه في الأراضي الفلسطينية، إذ تستهلك حوالي 65%، يليها قطاع الاستخدامات المنزلية/ البلدية بنسبة 27%، والقطاع الصناعي بنسبة 8%⁽¹⁶⁾، ويحتاج المزارعون في الأراضي الفلسطينية إلى 170 مليون م³ من المياه سنوياً، لكنهم لا يحصلون إلا على 60-70% منها. علماً بأن "إسرائيل" تسيطر على حوالي 50 بئر بالضفة الغربية تبلغ طاقتها الإجمالية 50 مليون م³ سنوياً وتحولها إلى المستوطنات الإسرائيلية التي يعيش فيها حوالي 250 ألف شخص.

ووفقاً لتقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن معدل استهلاك المواطن الفلسطيني 135 لتر/ يوم، بينما يصل معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي 353 لتر/ يوم، فيما يبلغ معدل استهلاك المستوطن الإسرائيلي في الضفة الغربية نحو 900 لتر/ يوم، أي أكثر من سبعة أضعاف استهلاك المواطن الفلسطيني. كذلك يوجد تفاوت في معدل استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه في محافظات الضفة الغربية، حيث ارتفعت هذه النسبة في محافظة أريحا إلى 297.6 لتر/ يوم، وفي قطاع غزة وصلت إلى 176.3 لتر/ يوم، بينما كانت 55 لتر/ يوم في محافظة جنين، و 47 لتر/ يوم في طوباس. وحسب تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية "أمنستي"، يستخدم المستهلك الإسرائيلي في بعض المستوطنات كمية من المياه تزيد عشرين مرة عن كمية الاستهلاك في التجمعات السكنية الفلسطينية⁽¹⁷⁾. لذلك فإن سيطرة العدو الإسرائيلي على 79% من مصادر المياه الموجودة في الطبقات الصخرية المائية في الضفة والقطاع مقابل 21% للفلسطينيين حسب العديد من التقارير الفلسطينية والدولية، حالت دون تقدم مرافقنا المائية، كما أدت إلى نشوء هذه الضائقة المائية الخطيرة التي تتمثل في النقص الحاد والخطير في كميات المياه التي تحتاجها قرانا ومخيماتنا ومدننا رغم التزايد المستمر في هذه الاحتياجات، كما تتجلى العنصرية الصهيونية في توزيع المياه من قبل شركة "مكروت" الإسرائيلية، التي تقوم بزيادة كمية المياه للمستوطنات في أشهر الصيف، وتعتمد إلى خفضها للمدن والقرى الفلسطينية.

مصدر مياه الشرب الرئيسي للفلسطينيين والاتصال بالشبكة العامة:

تشير بيانات مسح التجمعات السكانية لعام 2008 إلى أن 123 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية لا يوجد فيها شبكة مياه عامة وهي تمثل ما نسبته 22.9% من التجمعات السكانية ويبلغ عدد سكانها

¹⁶ المركز الدولي للأبحاث التنموية، الطلب على المياه واستخداماتها في الأراضي الفلسطينية، www.idrc.ca

¹⁷ موقع شبكة النبا المعلوماتية، حرب المياه في فلسطين وصراع البقاء ، www.annabaa.com

177,275 نسمة جميعها في الضفة الغربية. وأن 116 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تحصل على المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، ويسكنها حوالي 454 ألف نسمة أي ما 12.1% من السكان في الأراضي الفلسطينية، وتوزع هذه التجمعات بواقع 110 تجمعات سكانية في الضفة الغربية و 6 تجمعات في قطاع غزة، بالإضافة إلى أن 112 تجمعاً سكانياً في الضفة الغربية يحصل على المياه من خلال دائرة مياه الضفة الغربية. كما وتشير نتائج المسح إلى أن 157 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار المياه الارتوازية كمصدر بديل لشبكة المياه العامة، في حين 421 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار مياه الأمطار كمصدر بديل للشبكة، بالإضافة إلى أن 398 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية تعتمد على شراء صهاريج "تكتات" المياه كمصدر بديل للشبكة⁽¹⁸⁾.

جودة مياه الشرب:

بينت نتائج مسح البيئة المنزلي 2013 أن 48.8% من الأسر في الأراضي الفلسطينية تعتبر المياه جيدة، وتتباين هذه النسبة بشكل كبير ما بين الضفة الغربية 72.2%، وقطاع غزة 6.8%، بالمقابل فان نسبة 17% من الأسر الفلسطينية تعتبر أن المياه سيئة بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في المياه وتلوث المياه بالمياه العادمة بواقع 7.4% في الضفة الغربية و 63.8% في قطاع غزة⁽¹⁹⁾.

حصة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للقطاع المنزلي:

يوضح الجدول رقم (50) أن كمية المياه المستهلكة في الأراضي الفلسطينية عام 2015 بلغت حوالي 134.7 مليون م³ توزعت بين 81.2 مليون م³ في الضفة الغربية وحوالي 53.5 مليون م³ في قطاع غزة، وبلغت حصة الفرد في الضفة الغربية من المياه المزودة 84.3 لتر/فرد/يوم أقلها كان لمحافظة جنين حيث بلغت حصة الفرد حوالي 49.5 لتر/فرد/يوم، أما في قطاع غزة بلغت حصة الفرد 79.2 لتر/فرد/يوم أقلها كان لمحافظة خان يونس حيث بلغت حصة الفرد حوالي 68.7 لتر/فرد/يوم.

جدول رقم (50): كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي وحصة الفرد اليومية في الضفة الغربية حسب

المحافظة، 2015

المحافظة	كمية المياه المزودة (مليون م ³)	كمية المياه المستهلكة (مليون م ³)	كمية الفاقد الكلية (مليون م ³)	حصة الفرد اليومية (لتر/فرد/يوم)
الضفة الغربية*(1)	119.6	81.2	38.4	84.3
جنين	8.8	5.7	3.1	49.5
طوباس	2.3	1.4	0.9	58.3
طولكرم	12.4	7.7	4.7	114.8
نابلس	16.7	11.3	5.4	80.3

¹⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي حول ادارة المياه العابرة بتاريخ 2009/3/22.

¹⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي حول ادارة المياه العابرة بتاريخ 2010/3/22.

129.3	1.7	5.3	7.0	قلقيلية
88.1	0.5	2.3	2.8	سلفيت
95.5	5.9	17.9	23.8	رام الله والبييرة والقدس
227.9	2.2	4.4	6.6	أريحا والأغوار ⁽²⁾
73.6	14.0	25.2	39.2	بيت لحم والخليل ⁽³⁾

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967 حيث ان هذا الجزء يسكنه حوالي 262,630 نسمة يحملون بطاقة الهوية المقدسية ولا تتوفر معلومات حول المياه المزودة لهم.

(1) هذه الكمية تم تزويدها للأغراض غير الزراعية وتشمل المياه التي تم تزويدها للأغراض التجارية والصناعية، لهذا فان كمية التزويد والاستهلاك الحقيقية للفرد هي أقل من الكميات المذكورة.

(2) تشمل الاستخدامات السياحية والترفيهية والنشاطات الاقتصادية في محافظة أريحا والأغوار.

(3) لا يمكن فصل بيانات محافظتي الخليل وبيت لحم نتيجة لطبيعة نظام تزويد المياه المشترك لهما.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2017، رام الله- فلسطين، ص139.

جدول رقم (51): كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي وحصّة الفرد اليومية في قطاع غزة حسب

المحافظة، 2015

المحافظة	كمية المياه المزودة (مليون م ³)	كمية المياه المستهلكة (مليون م ³)	كمية الفاقد الكلية (مليون م ³)	حصّة الفرد اليومية (لتر/فرد/يوم)
قطاع غزة	95.3	53.5	41.8	79.2
شمال غزة	24.5	12.5	12.0	92.5
غزة	32.4	19.0	13.4	81.9
دير البلح	14.9	7.5	7.4	76.4
خان يونس	13.8	8.7	5.1	68.7
رفح	9.7	5.8	3.9	69.2
قطاع غزة	95.3	53.5	41.8	79.2
شمال غزة	24.5	12.5	12.0	92.5

(1) البيانات تشمل المياه المشتراة من ميكروت لقطاع غزة وتقدر بحوالي 6.4 مليون م³

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2017، رام الله- فلسطين، ص140.

وتشكل سيطرة الاحتلال الصهيوني على مواردنا المائية عقبة كبيرة أمام تطور وتنمية القطاع الزراعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى، إلى جانب الاحتياجات اليومية السكانية المتزايدة، وهي قبل كل شيء عقبة مرتبطة بالصراع الراهن من أجل سيادتنا على الأرض والموارد، إذ أن احتياجاتنا المائية الضرورية لجميع الأغراض تصل إلى حوالي 859 مليون م³ عام 2020 لا يتوفر منها سوى 257 مليون م³ فقط، أي أن العجز المائي الحالي في الأراضي الفلسطينية هو عجز في تزايد مستمر يندرج بمخاطر قاتلة، خاصة للمواطنين في قطاع غزة المحرومين من المياه العذبة التي باتت نادرة في آبار القطاع بعد أن زادت الملوحة والكلوريد والنترات خمسة أضعاف عن المسموح به من قبل منظمة الصحة العالمية، وذلك بسبب نزوب المخزون الجوفي من المياه ارتباطاً بتزايد كمية الاستهلاك المطلوبة لحوالي مليوني مواطن

يحتاجون إلى ما يقارب من 160 مليون م³ من المياه، بواقع 60 مليون م³ للاستهلاك المنزلي (للشرب) و 100 مليون م³ للاستهلاك الزراعي والصناعي، في حين أن موارد المياه من الأمطار السنوية لا تتجاوز 96 مليون م³ صافي ما يضاف إلى مخزون المياه من إجمالي الأمطار المتساقطة سنوياً، التي لا تزيد عن 120 مليون م³، الأمر الذي يفرض إيلاء الاهتمام بسرعة ببناء محطة تحلية في القطاع، أولوية تعلق على كافة الأولويات الاقتصادية والتنموية. ورغم دقة هذه الأرقام، إلا أن المفاوضات الفلسطينية التي وقع على اتفاقية المياه المرحلية، وافق -في حينه-!! على ما تم تقديره من المياه للاحتياجات الفلسطينية بمعدل يتراوح من 70-80 مليون م³ سنوياً، مع إضافة 28.6 مليون م³ عاجلة.

جدول رقم (52): الاحتياجات المائية المستقبلية الكلية (مليون م³ سنوياً)

الاستخدام	2010	2015	2020
الاحتياجات المنزلية	165	218	268
الاحتياجات الصناعية	24	31	39
الاحتياجات الزراعية	200	370	552
الإجمالي	389	619	859

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، الاحتياجات المائية المستقبلية في فلسطين، رام الله- فلسطين، 2009.

وفي هذا الجانب أشير إلى أن مئات الآبار التي تم حفرها في قطاع غزة بصورة عشوائية للاستخدام المنزلي والزراعي بذرائع وأسباب مختلفة، أدت لزيادة تفاقم مشكلة المياه في القطاع.

أما في الضفة الغربية فإن العدو الإسرائيلي يضخ حوالي 500 مليون م³ سنوياً من مخزون مياه الضفة، وهو أكبر من العجز المائي الفلسطيني السنوي، أي أن حوالي ثلث استهلاك الكيان الصهيوني يتم ضخه من مياهنا على حساب احتياجات شعبنا، من ناحية ثانية، ولمزيد من التدليل على الطبيعة العنصرية لهذا العدو^(*)، أنه يقوم ببيعنا مياهنا (المأخوذة من خزاناتنا الجوفية) عبر ما يسمى بالناقل القطري الإسرائيلي.

• حسب تصريح خبير المياه الفلسطيني الدكتور عبد الرحمن التميمي:

- يصل نصيب الفرد الإسرائيلي السنوي من المياه نحو 1600 متراً مكعباً مقابل 450 متراً مكعباً فقط للفلسطيني. وتشير الأرقام إلى أن نصف مخزون المياه الجوفية في الضفة الغربية مخصص للمدن الإسرائيلية فيما يحصل الفلسطينيون على احتياجاتهم من المياه من الآبار البلدية ولا يسمح لهم بحفر المزيد من الآبار في مناطق أخرى. كما تشير الأرقام إلى أن 27% من مخزون المياه في الأراضي الفلسطينية مخصصة للمستوطن اليهود.
- ويؤكد التميمي أن إسرائيل "تستهدف من إقامة الجدار الفاصل السيطرة على ما تبقى من المياه الفلسطينية وقال إن إقامة هذا الجدار يضمن سيطرة إسرائيل الكاملة على حوض المياه الغربي الذي ينتج إنتاج 430 مليون م³ من المياه سنوياً والذي يعد المخزون الجوفي الوحيد الذي يضمن أي تطور عمراني وسكاني للشعب الفلسطيني. وأضاف أن الحوض الشرقي الذي ينتج ما بين 65 إلى 70 مليون م³ من المياه يتم استخدامها بالكامل.
- وقال التميمي إن الجدار الفاصل ضم نحو 43 بئراً من آبار المياه الموجودة بالضفة الغربية وسوف يصل عددها إلى 50 بئراً بعد ذلك بما يضمن سيطرة إسرائيل الكاملة على الحوض الغربي مؤكداً قيام إسرائيل "بمد خط لنقل المياه من مناطق الضفة الغربية إلى شمال إسرائيل" بمنطقة سلفيت، بقطر 24 بوصة، بحيث يمكنه خدمة التطور العمراني لهذه المناطق لأكثر من 50 عاماً.

- الاحتياجات الاستثمارية في مجال المياه داخل قطاع غزة :

إن دعوتنا إلى التركيز على إقامة مشاريع محطات تحلية المياه، ومحطات معالجة وتنقية المياه، إنما ينطلق من المخاطر المباشرة التي تهدد حياة المواطنين عموماً، والأطفال خصوصاً، حيث تجاوزت معدلات الكلورايد والنيتريت في المياه إلى حد كبير معايير منظمة الصحة العالمية التي تنص على ألا تزيد نسبة الكلوريد في المياه الصالحة للشرب عن 250 ميليغرام للتر الواحد و 50 ميليغرام للتر من النيتريت، علماً بأن نسبة كبيرة من المياه في قطاع غزة تجاوزت نسبة الكلوريد فيها 1000 - 2500 ميليغرام/الليتر الواحد، كما تجاوزت نسبة النيتريت 250 ميليغرام/الليتر، الأمر الذي يفرض علينا مجدداً، التركيز على إنشاء محطة لتحلية مياه البحر (كأولوية رئيسية يمكن توفير التمويل اللازم لإنشائها بالتعاون بين جميع الأطراف والقوى المعنية، إلى جانب فرض ضريبة خاصة لهذه الغاية من التجار وأصحاب رؤوس الأموال أو الدخل المرتفع) بهدف توفير قيمة العجز المائي لسكان القطاع من ناحية ومحاولة التقليل من مخاطر استنزاف الخزان الجوفي من ناحية ثانية، وحماية المواطنين من المخاطر الصحية، والسياسية المستقبلية، الناجمة عن هذا الوضع ثالثاً وفي هذا الجانب نورد فيما يلي توضيحاً أولياً لمشروع محطة تحلية مياه البحر في قطاع غزة .

يعتبر مشروع إنشاء محطة تحلية مياه البحر من المشاريع الأكثر أهمية وضرورة في قطاع غزة في المرحلة الراهنة، وقد قامت سلطة المياه الفلسطينية عام 2002 بإعداد الدراسات الخاصة بإنشاء هذا المشروع على ساحل بحر قطاع غزة، المقترح تحويله من الدول المانحة على مدار ثلاث سنوات، وهي المدة المقترحة لتصميم وتشغيل هذا المشروع، إلا أن متابعة تنفيذه توقفت لأسباب متنوعة أهمها العراقيل الإسرائيلية إلى جانب الانقسام الفلسطيني الداخلي، لذلك يجب على كافة القوى السياسية مطالبة وزارات ومؤسسات السلطة وحكومتها، سواء المنقسمة أو الموحدة، التركيز على بذل كل الجهود من أجل استكمال هذا المشروع العاجل لضمان توفير كمية العجز المائي لسكان قطاع غزة من ناحية، وتجنب تزويد سكان القطاع بالمياه غير الصالحة للاستهلاك البشري بعد أن أصبحت نسبة 95% من مياه قطاع غزة غير مطابقة للمواصفات الصحية العالمية.

-
- وقال الدكتور التميمي إن الفلسطينيين يعتمدون في توفير جزء كبير من احتياجاتهم المائية على شركة /ميكوروت/ الإسرائيلية حيث تقوم سلطة المياه الفلسطينية بشراء كميات كبيرة من المياه من الشركة الإسرائيلية تشكل أكثر من 50 % من احتياجات الضفة الغربية، وبعض مناطق غزة القريبة من المستوطنات الإسرائيلية لافتاً، إلى أنه في بعض المناطق التي تندر فيها المياه كمحافظة رام الله والبيرة يعتمد الفلسطينيون على الشركة الإسرائيلية في توفير ما نسبته 83% من المياه المستهلكة.
  - وأوضح أن قطاع غزة يعاني من مشاكل تتعلق بكمية المياه ونوعيتها التي تختلف من منطقة إلى أخرى، إضافة إلى نقص كميات المياه التي يحصل عليها المواطن الفلسطيني. وتقدر كمية المياه التي تغطي احتياجات الفلسطينيين في غزة بنحو 150 مليون م³ (90%) منها مياه غير صالحة للشرب حسب المواصفات الدولية. ولا تتجاوز التغذية السنوية للخزان الجوفي في غزة من 80 إلى 85 مليون م³ سنوياً، مما يؤدي إلى السحب الزائد من الخزان الجوفي مما ينتج عنه عجزاً سنوياً يتراوح ما بين 50 إلى 60 مليون م³ مما أدى إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية وسحب المياه من الطبقات السفلى ذات الملوحة الأعلى وهو ما أدى إلى زيادة درجة ملوحة المياه إلى ما بين 500 و 1500 ملليجرام في اللتر الواحد، في حين يجب ألا تتجاوز 250 ملليجرام طبقاً للمواصفات الدولية.

وفي هذا الصدد لابد من الإقرار بارتفاع نسبة الفاقد من المياه الصالحة للشرب في قطاع غزة والتي تصل -حسب العديد من المصادر- إلى حوالي 40% من إجمالي مياه القطاع، وذلك بسبب التلف الذي أصاب شبكة تمديدات المياه إلى جانب سرقات المياه والعديد من مظاهر التجاوزات.

وفي هذا الجانب، أشير إلى انعقاد مؤتمر المانحين لبرنامج التحلية المركزية لغزة بمقر البرلمان الأوروبي بتاريخ 2018/3/20 في العاصمة البلجيكية بروكسل، للبدء في مشروع محطة التحلية المركزية في غزة، الذي تبلغ تكلفته أكثر من 600 مليون دولار بمشاركة رئيس الوزراء الفلسطيني الذي أكد أن 97% من المياه المستخرجة من طبقة المياه الجوفية الساحلية تعتبر الآن غير صالحة للاستهلاك البشري، إضافة لاستخراج المياه الجوفية بكميات كبيرة، مما سمح لمياه البحر الأبيض المتوسط بالتسرب إليها، إلى جانب مياه الصرف الصحي والمواد الكيميائية. لذلك تعتبر المياه في غزة غير مناسبة للاستخدامات المنزلية، والزراعية، والصناعية، وهذه الأزمة تدمر متطلبات الحياة في غزة، لأن الماء أحد العناصر الأساسية المسؤولة عن إدامة الحياة⁽²⁰⁾.

وتبلغ الكلفة التقديرية لتنفيذ برنامج التحلية المركزية 562.3 مليون يورو، حيث يساهم الاتحاد الأوروبي بحوالي 77 مليون يورو، وقد وعدت عدد من الدول الأوروبية الأعضاء بزيادة هذا المبلغ من الدول المشاركة وعددها حوالي 60 دولة، علماً بأن مشروع تحلية المياه المقترح يحتوي على مكونين، وهما: محطة تحلية المياه نفسها، والأعمال المرتبطة بها المطلوبة لضمان نقل وتوزيع المياه بكفاءة، وتبلغ تكلفة بناء محطة مركزية للمياه وملحقاتها 562.3 مليون يورو، وسيتم إنشاء الطاقة الشمسية لتشغيل المحطة على مساحة 100 دونم جنوب قطاع غزة، وسيتم إنجاز المشروع في بداية عام 2020 وقد يوفر حوالي 100 مليون م³ من المياه العذبة الصالحة للشرب والزراعة، علماً بأن قطاع غزة يحتاج إلى 150 مليون م³ (حيث يستهلك القطاع الزراعي 65% منها والاستخدام المنزلي 27%، وقطاع الصناعة 8%) وبالتالي إجبار الفلسطينيين في قطاع غزة على شراء المياه المستوردة أو المباعية محلياً أو من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت). علماً بأن حصار "إسرائيل" للمياه السطحية يُفقد القطاع 20 مليون م³ سنوياً من مياه وادي غزة التي تمنع بالسدود والحواجز⁽²¹⁾.

وفي هذا السياق أوضح الجهاز المركزي للإحصاء، أن أكثر من 97% من نوعية المياه التي يتم ضخها من الحوض الساحلي في قطاع غزة، لا تتوافق مع معايير منظمة الصحة العالمية، حيث تُقدر كمية المياه المستخرجة من الحوض الساحلي في قطاع غزة 167.2 مليون م³ عام 2016، وتعتبر هذه الكمية ضخاً جائراً، علماً بأن مقدار الضخ الآمن وطاقة الحوض المستدامة هي من 50-60 مليون م³ فقط، مما أدى إلى عدم توافق أكثر من 97% من نوعية المياه التي يتم ضخها من الحوض الساحلي مع

²⁰ بروكسل: انطلاق أعمال مؤتمر المانحين لبرنامج التحلية المركزية لغزة، 2018/3/20، الموقع الإلكتروني لوكالة وفا http://wafa.ps/ar_page.aspx?id=694EcVa814323673812a694EcV

²¹ حسن أبو عبيدة، مياه غزة.. ملوحة وسرقة و"نترات" تفشل مواسم الزراعة!، جريدة فلسطين، غزة، 2010/12/13.

معايير منظمة الصحة العالمية، والذي يؤدي بدوره إلى نضوب مخزون المياه الجوفية، حيث وصل مستوى المياه الجوفية في الخزان الساحلي إلى 19 متراً تحت مستوى سطح البحر (22).

وفي ضوء عدم صلاحية مياه قطاع غزة للشرب، أصبحت غالبية الأسر تشتري مياه الشرب المستوردة، رغم كلفتها العالية على الأسر المتوسطة الدخل والفقيرة، علماً بأن احتياج الأسرة المكونة من 6 أفراد من المياه المستوردة -للشرب فقط- تصل كلفته إلى حوالي 100 دولار شهرياً للأسرة الذي يزيد دخلها عن 1300 دولار شهرياً، أما الأسر التي تعيش عند مستوى خط الفقر والفقير المدقع فإنها تضطر إلى شراء المياه اللازمة للشرب والطبخ (بكلفة تصل إلى 30 دولار شهرياً) من الباعة المتجولين دون المراقبة الجدية لجودة تلك المياه مما يعرض الكثيرين منهم لأنواع متنوعة من الأمراض.

أما بالنسبة لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، ومعالجة النفايات الصلبة، فهي تحتل موقعاً رئيساً في أولويات البنية المادية التي تحتاج لمعالجة سريعة، إضافة إلى تحلية المياه، وإصلاح شبكات الكهرباء والطرق وتحديثها، ولعل طرح هذه الأولوية لمعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة، له ما يبرره بصورة عملية، في ضوء تزايد استهلاك المياه للشرب ولمشاريع الزراعة والصناعة والخدمات التي يمكن إقامتها مستقبلاً، إذ أن الخزانات الجوفية في القطاع بدأت في النضوب، وخاصة في منطقة المواصي وشمال القطاع، وهو وضع لا يمكن أن يفي بالاحتياجات المائية، وعليه فإن التوسع في إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي (محطة واحدة على الأقل في كل محافظة) سيحقق هدفين أساسيين: الأول: يتمثل في تخفيف الأثر البيئي والصحي على المواطن الفلسطيني، والثاني: يتمثل في توفير كميات كبيرة نسبياً من المياه اللازمة للزراعة (*).

(4) - الثروة السمكية:

يعتبر قطاع الثروة السمكية من القطاعات الاقتصادية المهمة من حيث المساهمة في الناتج المحلي، إضافة إلى تشغيل أعداد كبيرة من الصيادين تقدر بحوالي 3500 صياد وحوالي 500 شخص يعملون في المهن المرتبطة بالصيد مثل تجار السمك والميكانيكيين والكهربائيين وبنائي المراكب وتجار أدوات الصيد... الخ، وللصيد البحري أهمية أيضاً في توفير البروتين الحيواني من الأسماك المشارك في الأمن الغذائي الفلسطيني.

²² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية، 2018/3/21، مرجع سابق ذكره.

* مدينة غزة والمنطقة الوسطى تحتاج إلى إنشاء محطة معالجة للمياه العادمة بتكلفة أجمالية تقدر بنحو 19 مليون دولار تقع بجوار وادي غزة على مساحة 400 دونم، حيث أن كميات المياه العادمة لمنطقة غزة والوسطى بلغت في العام 2000 نحو 15.3 مليون م³ ويتوقع أن تصل هذه الكميات إلى نحو 30.5 مليون م³ عام 2010، وفي حال معالجة هذه الكمية من المياه، فإن ذلك سيسهم في تغطية ثلث احتياجات القطاع من إجمالي كمية المياه الخاصة بالزراعة التي تقدر بنحو 89 مليون م³ سنوياً، إضافة إلى ذلك فإن قطاع غزة سيحتاج إلى إنشاء محطة معالجة للمياه في شمال القطاع وأخرى في جنوبه لتحقيق نفس الغايات، وبالتالي فإننا بحاجة إلى استثمار حوالي 100 مليون دولار لإقامة وتشغيل محطات معالجة للمياه العادمة في المناطق الوسطى و60 مليون دولار في المنطقة الجنوبية، و50 مليون دولار في شمال قطاع غزة حسب الدراسات الصادرة عن وزارة التخطيط.

يواجه قطاع الثروة السمكية مشاكل كثيرة، وأهمها السياسية والتي تتمثل بسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المياه الإقليمية الفلسطينية والتي يترتب عليها الإغلاق المتكرر للبحر، مما يحرم الصياد والمواطن الفلسطيني من هذا المصدر الاقتصادي المهم ويترك هؤلاء عالة على المجتمع الفلسطيني يبحثون عن المساعدات الإغاثية لدى المؤسسات الاجتماعية، إضافة لإغلاق المعابر يمنع دخول قطع الغيار ومنع تصدير الاسماك إلى "إسرائيل" والصفة الغربية. كذلك المشاكل البيئية المتمثلة في تصريف المجاري في البحر، واستخدام الصيادين للشباك وطرق الصيد الممنوعة، لها أثر كبير في إعاقة تطور قطاع الصيد، بالإضافة لوجود ضعف إداري في إدارة الثروة السمكية من قبل المؤسسات الحكومية، والمؤسسات الغير حكومية.

تنقسم المياه البحرية المحاذاة للدول إلى 3 أقسام:

أ. المياه الإقليمية: تمتد من خط القاعدة لمسافة معينة تختلف من دولة لأخرى، وتكون سيادة الدولة عليها مطلقة.

ب. المنطقة المتاخمة للإقليمية: يختلف اتساعها من دولة لأخرى، وللدولة الحق في تفتيش السفن الأجنبية.

ج. أعالي البحار: وهو ليس لدولة ما حق من حقوق السيادة عليه فهو ملك للجميع. ولكن لكون الاحتلال الإسرائيلي قد تعامل خلال اتفاقية أوسلو على أن قطاع غزة منطقة محتلة، فقد ألغي التقسيم السابق، وفرض على منظمة التحرير خلال المفاوضات وضع غير موجود في العالم، يركز على بقاء الاحتلال الإسرائيلي متحكماً في المياه البحرية المحاذاة لقطاع غزة.

ومن المعروف أن جميع الأمور الزراعية تم الاتفاق عليها مع "إسرائيل" ضمن الاتفاقية الاقتصادية في باريس، ما عدا موضوع مصايد الأسماك أُعتبر من الأمور الأمنية وتم مناقشتها في اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا .

الملحق (1): بروتوكول بشأن انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية والترتيبات الأمنية وذلك في:

- مادة (11) الأمن علي طول خط الشاطئ وفي بحر غزة:

(1) مناطق النشاط البحري: تم تقسيم شاطئ غزة لثلاثة مناطق نشاط بحري K، M، L، كما هو مفصل أدناه:

1- منطقتا K، M

أ. منطقة K تمتد إلى عشرين ميلاً بحرياً في البحر من الشاطئ في الجزء الشمالي من بحر غزة، وإلى 1,5 ميل بحري اتساعاً في اتجاه الجنوب.

ب. منطقة M تمتد إلى عشرين ميلاً بحرياً من الشاطئ، وإلى ميل بحري (1) اتساعاً من المياه المصرية.

ج. طبقاً لشروط هذه الفقرة تكون منطقتا K,M منطقتين مغلقتين تكون الملاحة فيها مقصورة على نشاط البحرية الإسرائيلية.

2- المنطقة L

أ. المنطقة L محددة من الجنوب بالمنطقة M، ومن الشمال بالمنطقة K وتمتد 20 ميلاً بحرياً في البحر من الشاطئ.

ب. المنطقة L ستكون مفتوحة للصيد والنشاطات الترفيهية والاقتصادية حسب البنود الآتية:

1. قوارب الصيد لن تخرج من المنطقة L إلى البحر المفتوح، ويمكن أن تصل محركاتها إلى حدود قوة 25 حصان إذا كانت فوق سطح القارب، وتصل إلى سرعة أقصاها 18 عقدة للمحركات الداخلية، ولن تحمل القوارب أسلحة أو ذخائر تصطاد باستعمال المتفجرات.

2. قوارب الترفيه يصرح لها بالإبحار إلى مسافة ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ ما لم تحصل في حالات خاصة على موافقة مركز التنسيق والتعاون البحري المشار إليه في الفقرة 3 أدناه. وقد تصل محركات القوارب البحرية إلى 10 حصان. ولن تدخل أو تعمل أي الدراجات البحرية ذات المحركات أو النفاثات المائية في المنطقة L.

3. السفن الأجنبية التي تدخل المنطقة (L) لن تقترب أكثر من 12 ميلاً بحرياً من الشاطئ إلا فيما يتعلق بالنشاطات التي تغطيها الفقرة 4 أدناه (2-4).

(2) الشرطة البحرية الفلسطينية

1. يمكن للشرطة البحرية الفلسطينية أن تعمل في المنطقة L حتى مسافة 6 أميال بحرية من الشاطئ وفي حالات خاصة يمكن أن تمارس سلطتها على قوارب الصيد الفلسطينية في منطقة L في منطقة أخرى إضافية من 6 أميال بحرية أخرى حتى حدود 12 ميل بحري من الشاطئ بعد الإذن والتنسيق عبر مركز التنسيق والتعاون البحري.

2. يمكن أن يكون للشرطة البحرية الفلسطينية ما لا يزيد عن ثمانية قوارب لا يزيد وزنها على 30 طن وهي تبحر بسرعة 20 عقدة.

3. ستحمل القوارب أسلحة تصل إلى عيار 62,7 مم.

4. سترفع قوارب الشرطة البحرية الفلسطينية العلم الفلسطيني ويكون عليها علامات تعريف شرطة وتشغل أضواء التعريف.

5. تتعاون الأطراف في كل الأمور البحرية بما في ذلك المساعدة المتبادلة في البحر وقضايا التلوث والبيئة.

6. قوارب الشرطة البحرية الفلسطينية سوف تستخدم مبدئياً أرصفة ميناء غزة.
7. السفن المملوكة للإسرائيلي تخضع للتحكم والسلطة وللولاية الإسرائيلية والبحرية الإسرائيلية.

(3) مركز التنسيق والتعاون البحري

- يعمل مركز التنسيق والتعاون البحري (من الآن فصاعداً المركز البحري) كجزء من اللجنة الأمنية المشتركة من أجل تنسيق النشاطات البحرية المدنية وشؤون الشرطة البحرية لشاطئ قطاع غزة.
- يعمل المركز البحري في إطار مكتب المنطقة المختص وسيحدد لنفسه قواعد إجراءاته.
- يعمل المركز البحري 24 ساعة في اليوم.
- يعمل المركز البحري في أعضاء من البحرية الإسرائيلية وشرطة البحرية الفلسطينية ويقدم كل منهما ضابط ارتباط مساعد.
- ينشأ خط لاسلكي مباشر (خط ساخن) بين سفن الأسطول البحرية وسفن شرطة البحرية الفلسطينية.
- دور المركز البحري هو تنسيق:
  - المساعدة بين الشرطة البحرية للسفن والبحرية الإسرائيلية حسبما تقتضيه الضرورة للتعامل مع الحوادث التي تنشأ في البحر.
  - تدريبات الشرطة البحرية التي تتضمن استعمال أسلحة نارية.
  - النشاطات المشتركة بين الشرطة البحرية الفلسطينية والبحرية الإسرائيلية عندما يكون التخطيط المسبق ضرورة عملياته.
  - الاتصال بالراديو بين الشرطة الفلسطينية وسفن البحرية الإسرائيلية في حالة ألا يكون الاتصال (الخط الساخن) بين الجانبين قد أقيم.
  - النشاطات البحرية المتعلقة بالميناء المتفق عليه عندما ينشأ في قطاع غزة.

تعليق على اتفاقية الصيد:

1. لم تسمح "إسرائيل" بتطبيق اتفاقية الصيد والوصول إلى 20 ميلاً بحرياً، بل سمحت فقط بالصيد حتى خط الـ 12 ميل بحري حتى أيام الهدوء قبل انتفاضة الأقصى في الفترة من 1994-2000، ثم حددت دولة العدو مساحة الصيد ضمن مسافة 9 أميال، انخفضت فيما بعد اثناء مواجهة شعبنا في مسيرته من أجل العودة وانهاء الحصار إلى 6 أميال، ثم انخفضت منذ منتصف 2018 إلى (3) أميال، ثم بعد العدوان الصهيوني في نوفمبر 2018، وعلى اثر التدخل المصري بدأت عملية تفاوض غير مباشرة من أجل التهدئة، وأدت إلى عودة مساحة الصيد المسموحة إلى 9 أميال مع وعود بتوسيعها إلى 12 ميل.

2. يمكن حساب منطقة الصيد الموافق عليها على أساس 20 ميلاً بحرياً غرباً على أنها 512 ميل بحري مربع أما إذا حسبت على أساس 12 ميلاً بحرياً فإنها تقدر بـ 430 ميلاً بحرياً مربع. ويمكن رؤية ما تمثله هذه المساحة من خلال معرفة ما تغطيه المياه من مساحة تقدر بما يقارب 71% من سطح الكرة الأرضية (139 مليون ميل مربع وتشكل المحيطات أكثر من 97% من المساحة، كما تتواجد كميات قليلة من المياه في البحيرات والأنهار كميّاه عذبه ومصادر أخرى.

3. إن المنطقتان M، K هي عبارة عن مساحة من المياه الفلسطينية الخالصة ولم يقتطع شيء من المياه الإسرائيلية أو المصرية. وتقدر مساحة هتين المنطقتين بـ 50 ميلاً بحرياً مربع.

4. إن مساحة الصيد المتفق عليها هي بشكل شبه منحرف إذا امتد ضلعاها تقابلت بعد مسافة معينة، لم يطبق في تحديدها القانون الدولي بحيث تكون الحدود البحرية امتداداً للحدود البرية.

5. إن الاتفاق أعطى اليد الطولى للبحرية الإسرائيلية بالتحكم في كل النشاطات التي تجري داخل البحر كقوة احتلال وذلك تحت الذرائع الأمنية لدولة إسرائيل.

6. أعطى الاتفاق الإذن للمستوطنين بالصيد في المنطقة الفلسطينية تحت القانون الإسرائيلي وليس الفلسطيني.

7. تطبيق الاتفاق كان على أساس امني بحيث يكون الاتصال بين البحرية الإسرائيلية والشرطة البحرية الفلسطينية، وليس عبر الوزارات الفلسطينية مثل وزارة الزراعة أو وزارة المواصلات.

8. أن تضيق المساحة على الصياد الفلسطيني هي عبارة عن امتداد التضيق الذي مارسه الاحتلال الإسرائيلي عليه بعد تخفيض مساحة الصيد الذي كان يمارس فيها العمل حتى سواحل بورسعيد لمسافة تصل إلى 180 كم، وذلك بعد تطبيق اتفاقية كامب ديفيد.

9. بالنظر إلى موقع ميناء الصيادين في رفح على الخريطة، نجد أن الصياد الفلسطيني عند الإبحار لا يتمكن من الخروج من الميناء غرباً بل عليه التوجه شمالاً.

10. انتهى تطبيق البنود الخاصة بمنطقة المواصي بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

مراسي الصيد في قطاع غزة: يمكن تقسيم مراسي الصيد بالقطاع إلى قسمين:

1- **المراسي الرئيسية:** وهي التي كان الصيادون يعودون إليها كمواقع إنزال منذ فترة الاحتلال، ووردت في خارطة مساحة الصيد المدرجة في اتفاقية الصيد مع "إسرائيل" وهي مرتبة من الشمال للجنوب: مرسى مدينة غزة (محافظة غزة) - مرسى مدينة دير البلح (محافظة الوسطى) - مرسى مدينة خانينونس (محافظة خانينونس) - ومرسى مدينة رفح (محافظة رفح).

2- **المراسي الفرعية:** وهي مواقع إنزال خارج المراسي الرئيسية، قريبة من مناطق سكن الصياد وهي عبارة عن تجمع أعداد بسيطة من الصيادين والمراكب على شاطئ البحر وهي مرتبة من الشمال للجنوب:

- أ- في محافظة الشمال: موقع أقصى الشمال - موقع مقابل أرض الغول - مواصي الشمال - موقع خط المشترك القديم - الواحة - السمرلاند - السودانية - موقع المخابرات.
- ب- محافظة غزة: موقع الشاطئ .
- ج- المحافظة الوسطى: الوادي - النصيرات - معسكر دير البلح.
- د- محافظة خان يونس: عزبة الجوارنة - مقابل مسجد المجيدة - نادي الوكالة البحري - منطقة مسجد النور.
- هـ - محافظة رفح: عزبة البردويل - عزبة الندى - القرية السويدية .

- إنتاج الثروة السمكية:

يُعد إنتاج الثروة السمكية متذبذباً وفقاً للأوضاع الأمنية والسياسية، فقد ارتفعت كمية الأسماك المصطادة من 3600 طن عام 1998 ، إلى 3650 طن عام 1999، ثم انخفضت إلى 2623 طن عام 2000، ثم انخفضت إلى 1507 طن عام 2002 بسبب تشديد الحصار البحري والبري على القطاع منذ بداية الانتفاضة في أيلول 2000، فيما بلغت كمية الأسماك المصطادة عام 2008 حوالي 1844 طن.

ويوضح الجدول رقم (53) أن كمية الأسماك المصطادة من كافة الأصناف ارتفعت من 3101 طن بقيمة 54.5 مليون شيكل خلال الموسم 2015/2014 إلى 3305 طن بقيمة 57 مليون شيكل خلال الموسم 2016/2015 وتشكل نسبة 4% من قيمة الإنتاج الزراعي، أي زادت الكمية المصطادة بحوالي 204 طن بقيمة 3.5 مليون شيكل. ويرجع ذلك إلى الزيادة في أسعار الكميات المصطادة عن الموسم السابق وزيادة الكميات المصطادة نهاية الموسم بعد انتهاء حرب 2014 والسماح للصيادين بالدخول لمسافة أكبر من السابق. علماً بأن غالبية الكميات المصطادة في محافظة غزة وتشكل نسبة 77% من إجمالي الكميات المصطادة خلال الموسم 2015/2014.

جدول رقم (53): كمية وقيمة الأسماك المصطادة بالأسعار الجارية حسب المواسم التالية في محافظات غزة

الموسم	الكمية المصطادة بالطن	م. سعر الطن بالشيكل	القيمة بالآلاف شيكل
2011/2010	1403	8797	12342
2012/2011	2092	11162	23350
2013/2012	2423	14325	34709
2014/2013	2053	17564	36058
2015/2014	3101	17564	54467
2016/2015	3305	17234	56958

المصدر: قيمة الإنتاج الزراعي 2015/2014 - ص30.

جدول رقم (54) : قيمة الثروة السمكية بالأسعار الجارية حسب المحافظة خلال 2015/2014

الموسم	الكمية المصطادة بالطن	م. سعر الطن بالشيكل	القيمة بالآلاف شيكل
غزة	2387	17564	41,926
خان يونس	341	17564	5989
رفح	256	17564	4496
الوسطى	117	17564	2055

المصدر: قيمة الإنتاج الزراعي 2015/2014 .

وفي هذا السياق، فإن أوضاع صغار الصيادين في قطاع غزة الذين يصل عددهم إلى أكثر من 4,500 صياد من مجموع الصيادين البالغ عددهم 5,000 صياد بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والمتابعة، خاصة وأن أكثر من 40% من الصيادين يعملون بالأجرة لدى مالكي المراكب، وأكثر من 50% منهم لديهم مراكب صغيرة (فلوكة أو قارب مع مجداف، أو حسكة) بالكاد تؤمن لهم احتياجاتهم المعيشية في ظل ما يتعرضون له من معاناة ومخاطر ليس بسبب البحر، ولكن بسبب الدوريات الإسرائيلية البحرية، وحرمانهم من الصيد ليس في ما يطلق عليه "المياه الاقتصادية" فحسب، بل حرمانهم من الصيد في مياهنا الإقليمية التي تمتد إلى 22 ميلاً بحرياً، حيث يتم مطاردة الصيادين ولا يسمح لهم بالصيد إلا في حدود ثلاثة أميال فقط .

وفي ضوء تلك المعوقات فإن الإنتاج السنوي مازال منخفضاً، بسبب عدم توفر مراكب الصيد الحديثة، التي يمكن تأمينها عبر تطوير وتفعيل دور "الجمعية التعاونية للصيادين" في قطاع غزة، بحيث يمكن رفع الطاقة الإنتاجية السنوية من السمك إلى ضعف الكمية الحالية بما يغطي 50% من الاستهلاك السنوي الذي يصل إلى 9,000 طن، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في مزارع الأسماك في قطاع غزة .

مع العلم بأن متوسط الاستهلاك السنوي للأسماك في قطاع غزة = 3.8 كجم سنوياً، وحسب توصيات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من الواجب على الإنسان لكي يكون غذاؤه صحياً أن يتناول سنوياً على

الأقل 13 كجم. لذلك نلاحظ مدى النقص الشديد في استهلاك الأسماك في قطاع غزة ومدى الحاجة لتغطية هذا النقص سواء من خلال الاستيراد أو إقامة مشاريع الاستزراع السمكي (مياه عذبة أو مالحة).

- إنتاج الاستزراع السمكي في قطاع غزة:

بدأ إنتاج الاستزراع السمكي بشكل رسمي في بداية عام 2011 ، وحيث أن دورة الإنتاج السمكي تمتد سنة كاملة، أي من البذرة سمك 1جم حتى 300-350 جم سمكة، بالإضافة إلى استخدام الدفشات والمياه المالحة الغير ملوثة "حيث أن مياه البحر غير صالحة للإنتاج السمكي"، وتحتاج كل سمكة من 1.5 - 2 كجم علف سمك، ويبلغ ثمن طن علف السمك حوالي 4 آلاف شيكل، ويوجد في قطاع غزة فقط ثلاث مزارع استزراع سمكي التي تقوم بعملية إنتاج الأسماك⁽²³⁾.
وحسب الجدول رقم (55) بلغت كمية الأسماك المنتجة من الاستزراع السمكي 220 طن خلال العام 2015 وتقدر قيمتها 8.8 مليون شيكل.

جدول رقم (55) : كمية وقيمة الأسماك المنتجة من الاستزراع السمكي

السنة	الاستزراع السمكي / طن	قيمة الاستزراع السمكي (بالألف شيكل)
2011	159	6360
2012	257	10280
2013	232	9280
2014	150	6000
2015	220	8800

ملاحظة / جميع الأصناف من صنف دنيس، وسعر يتراوح سعر الكيلو ما بين 40-45

- أثر تقليص مساحة الصيد على الثروة السمكية:

رغم إجحاف اتفاقية أوسلو بحق الصياد الفلسطيني، إلا أنها أعطت الحق في الصيد لمسافة 20 ميلاً بحرياً بمساحة 512 ميل بحري مربع، بينما المساحة المسموح بها من قبل الاحتلال الإسرائيلي هي 3 ميل بحري بمساحة حوالي 60 ميلاً بحرياً مربع أي تقلصت المساحة إلى 11.7% فقط، ويمكن القول أن هذه المشكلة هي أكثر المشاكل تأثيراً على حياة الصيادين، بحيث تنبع باقي معظم المشاكل منها، كما أن هناك ثقة عالية بأن الصياد الفلسطيني يوافق على وقف كل المساعدات المقدمة له سواء من الحكومة أو المؤسسات المانحة مقابل السماح له بالعمل بحرية في البحر كباقي صيادي العالم.

أهم المشاكل الناجمة عن تقليص مساحة الصيد البحري:

²³ وليد ثابت، مسؤول الاستزراع السمكي وزارة الزراعة، فبراير 2015.

1. تذبذب كمية الإنتاج المصطادة وفقاً لمساحات الصيد المسموح بها، مما سيؤثر على دخل كل من الصيادين والعاملين الآخرين في المهن المرتبطة بالصيد.
2. زيادة الضغط على المخزون السمكي والبيئة البحرية في المساحة المتبقية للصيد، حيث كان يذكر في السابق أن الصيد الجائر يعتبر من أخطر مشاكل الصيد في قطاع غزة عندما كانت المسافة المسموح بها إلى 12 ميلاً بحرياً، فكيف سيكون الحال عندما يتجمع 3000 صياد و1283 مركب كبير وصغير في مساحة 60 ميلاً بحرياً من المنطقة الشاطئية من البحر والتي تعتبر مرتعاً لتكاثر الأسماك فيها، فذلك سيؤدي إلى سرعة تدمير البيئة البحرية الفلسطينية وستحرم الأجيال القادمة من هذا المصدر الاقتصادي الهام.
3. أن تقليص مسافة الصيد إلى 3 ميل بحري سيحرم الصياد الفلسطيني من صيد اسماك السردين والتي تمثل 70% من كمية الصيد الكلي، والتي تتواجد بكثرة خلال موسمي الربيع والخريف بشكل أسراب كبيرة بعد مسافة 6 ميل بحري.
4. نتيجة الضغط الاقتصادي على الصياد الفلسطيني، أُجبر على استخدام شباك التحويط ضيقة الفتحات (0.4 ملم) مما أدى إلى صيد اسماك السردين الصغيرة بنسبة 90% من كمية السردين المسجلة في إحصائيات الإدارة العامة للثروة السمكية، مع العلم أن سعر كجم من السردين الكبيرة يباع ما بين 15 - 20 شيكل بينما يباع كجم من السردين الصغيرة (الزريعة) ب 2-3 شيكل.
5. توقف بعض مراكب الصيد عن العمل وهي لنشات التحويط (الشانشولا) وذلك منذ سنتين (71 لنش) وهي مخصصة لصيد الأسماك السطحية وخاصة السردين، وسيؤدي ذلك إلى تآكل أجسام وحديد المراكب من أشعة الشمس والمياه المالحة، وخسارة الصياد مركبة الصيد وضياع فرصة صيد السردين التي ينتظرها الصياد بفارغ الصبر لكسب المال الذي سيسدد منها ديونه السنوية (24).
6. حدوث مشاكل جمة بين الصيادين أنفسهم، حيث في ظل ضيق المساحة تقوم اللنشات الكبيرة بالتعدي على شباك الصيادين المنصوبة في البحر في نفس المنطقة التي تعمل فيها اللنشات الكبيرة (25).
7. الانخفاض الشديد في صيد حسكات السنار (120 حسكة) وهي التي تحتاج إلى منطقة صخرية للصيد وهي ضعيفة جداً في منطقة ال 3 ميل، وتوقف صيد أصناف من الأسماك أو الأحياء المائية مثل العصافير السمكية والوطواط (26).

²⁴ عبد الناصر ماضي، واقع الصياد والصيادين في قطاع غزة، إتحاد لجان العمل الزراعي، غزة، 2010، ص 42/39.

²⁵ المرجع السابق، ص 42/39.

²⁶ عبد الناصر ماضي، 2010، مرجع سابق ذكره، ص 42/39.

8. قبل فرض الحصار على قطاع غزة عام 2007، كان الصيد قطاعًا مزدهرًا في القطاع، والصيادون قاموا بتسويق بضاعتهم في الضفة الغربية وتصديرها إلى إسرائيل، ومع فرض الحصار منعت "إسرائيل" تصدير الأسماك إلى نطاقها وتسويقها في الضفة. وفي عام 2014 بدأت "إسرائيل" بالسماح بتسويق محدود للأسماك في الضفة الغربية، تحت قيود صارمة تزيد من تكلفة العملية وبالتالي من تكلفة البضاعة، وبالتالي فرص التصدير إلى الضفة الغربية منخفض بشكل كبير مقارنة مع ما قبل فرض الحصار.

ويمكن تلخيص أبرز الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية بحق الصيادين على النحو الآتي:

- الإغلاق وفرض الطوق البحري.
- إجراءات التفتيش والمضايقة ومصادرة المراكب ومعدات الصيد والتصاريح الممنوحة للصيادين.
- منع الصيادين من مزاوله أعمالهم وإجبارهم على تغيير أماكن صيدهم.
- ملاحقة الصيادين بهدف إعاقة عملهم والتضييق عليهم.
- استهداف الصيادين عمدًا بالضرب وإطلاق النار وقنابل الصوت وقتل وجرح العديد منهم.
- اعتقال الصيادين الفلسطينيين سواء في عرض البحر أو بالقرب من شواطئ قطاع غزة.
- الاعتداء بالضرب المبرح والتنكيل بهم وتوقيفهم في مراكز الاعتقال.
- عند الاعتقال يتم الطلب من الصياد النزول في الماء للوصول إلى الدبور الإسرائيلي وخاصة في أيام البرد القارس، إضافة لقيام الدبور الإسرائيلي برش الصيادين بالماء الساخن أو القذر.
- تسليط الأضواء الفسفورية في وجوه الصيادين.

أدى الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة إلى فقدان الصيادين لمصادر رزقهم والذي سبب:

- أ- توجه حوالي 90% من الصيادين إلى المؤسسات الإغاثية التي توزع المساعدات الغذائية مثل وكالة الغوث أو برنامج الغذاء العالمي و ICRC و CHF.
- ب- زيادة عدد الحالات الاجتماعية بين الصيادين والتي تنطبق عليهم الشروط التي تتبعها وزارة الشؤون الفلسطينية في توزيع المواد الغذائية والنقود على الفقراء.
- ج- توقف عدد كبير منهم عن تعليم أولادهم وبناتهم في الجامعات.
- د- توقف عدد من المراكب عن العمل لعدم قدرة مالكيها من شراء معدات الصيد وقطع الغيار، مما حرم عدد أكبر من الصيادين الحرفيين من العمل على هذه المراكب.
- هـ- كثرة الديون على الصيادين لصالح محلات بيع أدوات الصيد والعاملين في المهن المساعدة.